www.THELEVANTNEWS.com

The Levant

يونيو 2020 م - 1441 هـ | العدد 12 | جريدة شهرية تصدرها مؤسسة The Levant News Media International - London | المؤسس والمدير العام: ثائر عبد العزيز الحاجي | مدير التحرير: شيار خليل

أنقرة تلعب بالنار مطالبة بـ 12 جزيرة يونانية

الصفحة: 6

تونس.. صمود في وجه محاولات الأخونة

الصفحة: 9

انفضاح الإخوان المسلمين كأدوات عثمانية

الصفحة: 4-5

إعادة انتشار القوات.. كذبة إيرانية لم تكتمل

الصفحة: 3

تركيا ترسل مزيداً من المرتزقة إلى ليبيا

نفّذ الجيش الليبي انسحاباً تكتيكياً من قاعدة الوطية الجوية غرب ليبيا، بعد الهجوم الكبير الذي نفذته مليشيات الوفاق بإسناد تركي من الجو والبحر، بالإضافة إلى قصف مدينة ترهونة الاستراتيجية والتي تعتبر نقطة ارتكاز للجيش الوطني الليبي.

وكان الجيش الليبي قد أعلن عن القبض على محمد الرويضاني، المكنى بأبي بكر الرويضاني أو البويضاني، «أحد أخطر عناصر داعش الذين انتقلوا من سوريا إلى ليبيا»، مشيراً إلى أنه قد حذّر مراراً في السابق، من نقل تركيا لمقاتلين متطرفين سواء من «النصرة سابقاً» أو داعش إلى طرابلس.

فيما وثق المرصد السوري مقتل 311 مقاتلاً بينهم 18 طفلاً دون سن الـ 18، كما أنه من ضمن القتلى قادة مجموعات في صفوف تلك الفصائل.

وبلغ تعداد المجندين الذين وصلوا إلى الأراضي الليبية حتى الآن، نحو 9600 «مرتزقاً» بينهم مجموعة غير سورية، ومن ضمن المجموع العام للمجندين، يوجد نحو 180 طفلاً تتراوح أعمارهم بين الـ 16 - والـ 18 غالبيتهم من فرقة «السلطان مراد»، جرى تجنيدهم للقتال في ليبيا، عبر عملية إغراء مادي في استغلال كامل للوضع المعيشي الصعب وحالات الفقر.

وفي السياق ذاته، وثق المرصد السوري لحقوق الإنسان مزيداً من القتلى في صفوف "المرتزقة" جراء المعارك الدائرة على محاور عدة داخل الأراضي الليبية، وبذلك ترتفع حصيلة القتلى في صفوف الفصائل الموالية لتركيا جراء العمليات العسكرية في ليبيا، إلى 304 مقاتلاً بينهم 17 طفلاً دون سن الـ 18، كما أن من ضمن القتلى قادة مجموعات ضمن تلك الفصائل.

وأوضح المرصد أن القتلى ينتمون إلى فصائل "لواء المعتصم وفرقة السلطان مراد ولواء صقور الشمال والحمزات وسليمان شاه"، ووفقاً لمصادر المرصد فإن القتلى قتلوا خلال الاشتباكات على محاور حي صلاح الدين جنوب طرابلس، ومحور الرّملة قرب مطار طرابلس ومحور مشروع الهضبة، بالإضافة لمعارك مصراتة ومناطق أخرى في ليبيا.

وكانت العربية نت قد أفادت بأن مصدراً في مطار مصراتة الليبي قال لقناتي "العربية" و"الحدث" أن طائرة تابعة للخطوط الإفريقية، قادمة من تركيا، قد هبطت في المطار وعلى متنها 122 مرتزقا سورياً.

وأكّدت أن الأرقام تشير إلى استمرار وقوع الخسائر البشرية في صفوف "مرتزقة تركيا" من المقاتلين السوريين، الذين يقاتلون في ليبيا، إلى جانب حكومة الوفاق ضد الجيش الوطني الليبي.

عناصر تابعة لمليشيات الوفاق

القيادي الداعشي (قرداش):

التنظيم قتل 900 مدنياً غدراً

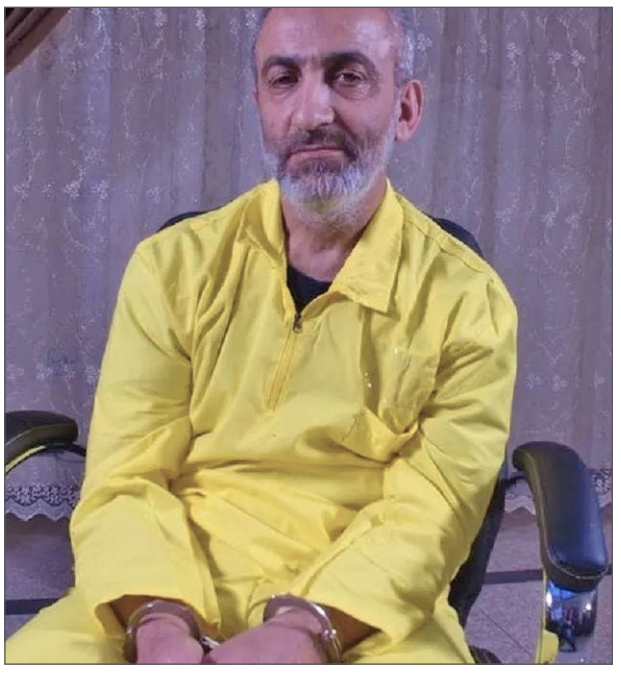

الداعشي (قرداش)

ألقت القوات الأمنية العراقية القبض على طه عبد الرحيم عبد الله بكر الغساني، المكنى الحاج عبد الناصر قرداش، أحد أهم قادة داعش في العراق، وأشار إلى الفجوة التي صنعها البغدادي، زعيم داعش بين عناصر التنظيم من الأنصار والمهاجرين، كما كان متعارفاً عليه آنذاك، حيث فرّق بينهم من خلال تعيين الأنصار من العرب في التنظيم قادة للولايات، فيما أوكلت مهمة الذبح، للمهاجرين من الأجانب.

واعترف قرداش بقتل التنظيم 900 مدنياً عراقياً، غدراً، وأشار إلى أن الشباب الذين قتلوا كان قد تم القبض عليهم من مناطق مختلفة من محافظة الأنبار العراقية، وأعلنوا توبتهم وقبول أفكار التنظيم، ولكن تم نقلهم وقتلهم غدراً، بعد إعطائهم الأمان بشكل جماعي في سوريا.

وأكد قرداش أن التنظيم تمكن من تصنيع غاز الخردل في العراق من قبل الإرهابي (أبو مالك)، وواجه مشاكل كثيرة في صناعته، وخاصةً في طريقة الاحتفاظ به بعد الإنتاج، وكثيراً ما كان يتسرب ويؤثر على المنتجين وأدى إلى وفاة عدد منهم.

وعند سؤاله عن آلية التعامل مع الأسرى داخل تنظيم داعش الإرهابي ذكر التفصيل الآتي: أولاً: الأسرى الأجانب (أسرى الأطراف الأخرى): بعد أسرهم يتم تسليمهم إلى ما يسمى بـ(هيئة الأسرى والشهداء) وهي المسؤولة عنهم والمخولة بالتفاوض مع الأطراف الأخرى، وثانياً: أسرى تنظيم داعش المسؤول عن إيداعهم يكون (ديوان الأمن) ويحكم في أمورهم القضاء، وثالثاً: أسرى التنظيم المنهجية: وهم من أسرهم التنظيم بسبب الأمور المنهجية المختلف عليها داخل التنظيم مثل تيار (الغلاة) والذي أمر البغدادي باعتقالهم والمسؤول عن احتجازهم والتحقيق معهم (ديوان الأمن) وبعدها ترفع أوراقهم إلى (اللجنة المفوضة) لغرض البت بأمرهم.

تصدعات في حركة النهضة التونسية تنذر بالانهيار

فجّر عبد الفتاح مورو، نائب رئيس حركة «النهضة» التونسية ومرشحها للانتخابات الرئاسية التي جرت في تونس العام الماضي، مفاجأة من العيار الثقيل بإعلانه الانسحاب من الحركة واعتزاله العمل السياسي، وهو ما يراه مراقبون تصدعاً كبيراً داخل قيادات الحركة الإخوانية.

جاء هذا الانسحاب، في الوقت الذي يشدّد فيه نواب تونسيون بقيادة كتلة الحزب الدستوري الحر البرلمانية، على مساءلة رئيس البرلمان راشد الغنوشي حول ثروته المفاجئة، بالإضافة إلى تجاوزه حدود صلاحياته، حيث أرسل تهنئة إلى فايز السراج رئيس حكومة الوفاق الليبية، بعد سيطرة مليشياته على قاعدة الوطية الجوية، وهو ما يراه نواب برلمانيون أنّه جرّ لتونس إلى مستنقع الصراع الليبي الذي قد يعقّد الاستقرار في الإقليم.

لبنان بين اقتصاد منهار وحكومة مشلولة.. أين المفرّ؟!

متظاهرون في العاصمة اللبنانية بيروت

بـدأت احتجاجـات 17 تشريـن أول في لبنـان عـلى خلفيـة الانهيـار الاقتصـادي الـذي بـات يشـكل ضغطاً كبيراً عـلى المواطـن اللبنـاني ولقمـة عيشـه، حيـث بـدأ ينحـدر الاقتصـاد اللبنـاني، منذ نحـو 8 سـنوات، مسرعاً نحـو كارثـة ربمـا تقـوده نحـو "الإفـلاس"؛ فقـد توضـح أنـه لم ينجـح في تطبيـق خطـط إصـلاح كان يؤمـل منهـا وقـف هـدر الأمـوال في مؤسسـات الدولـة، ومكافحـة الفسـاد، وإنعـاش المـؤشرات الاقتصاديـة المتهاويـة.

تكللـت هـذه الاحتجاجـات بالنجـاح عندمـا اسـتجاب رئيـس وزراء لبنـان السـابق "سـعد الحريـري" للشـارع اللبنـاني وقـدّم اسـتقالة حكومـة عندمـا شـعر أن القـوى السياسـية داخـل الحكومـة سـتقف عقبـة في وجـه الاصلاحـات التـي اقترحهـا وعـلى الرغـم مـن تحذيـرات الفرقـاء اللبنانيـين مـن اسـتقالة الحكومـة التـي قـد تـودي للفـوضى عـلى حـد تعبيرهـم، لتدخـل البـلاد في دوامـة تشـكيل الحكومـة وفـرض هيمنـة حـزب اللـه عـلى مفاصـل الدولـة والحكومـة وعـلى الرغـم مـن محـاولات الشـارع رفـض أسـماء عديـدة رُشـحت لرئاسـة الحكومـة إلا أن قـوى 8 آذار وبضغـط مـن حـزب اللـه فرضـت اسـم حسـان ديـاب لتشـكيل الحكومـة.

وعـلى الرغـم مـن أن حكومـة ديـاب ضمّـت 6 سـيدات (وزيـرات) كرسـالة للمجتمـع الـدولي عـلى اسـتقلالية الحكومـة بقراراتهـا إلا أن هـذه الخدعـة لم تنطـلي عـلى احـد حيـث بـات واضحـاً هيمنـة حـزب اللـه عـلى هـذه الحكومـة إن لم يكـن هـو المحـرك الرئيـس لهـا، حيـث تحولـت حكومـة ديـاب مـن حكومـة إنقـاذ لوضـع خطـط للنهـوض بلبنـان إلى حكومـة تصريـف أعـمال حـزب اللـه وحركـة الأمـل بالتحالـف مـع التيـار الوطنـي الحـر الـذي يتزعمـه وزيـر الخارجيـة السـابق وصهـر الرئيـس اللبنـاني "جـبران باسـيل" المرشـح بقـوة لرئاسـة لبنـان خلفـاً لوالـد زوجتـه والرئيـس اللبنـاني "ميشـيل عـون".

ولعـل أكـثر مـا يشـكّل خطـورة عـلى اقتصـاد لبنـان هـو ارتفـاع قيمـة الديـن العـام ليصـل إلى أكـثر مـن 86 مليـار دولار في آخـر أرقـام 2019، بعـد أن كان يقتـصر عـلى مـا يزيـد عـلى 40 مليـار دولار في مطلـع العـام 2007، حيـث يعـدّ لبنـان مـن بـين الـدول الأكـثر مديونيـة في العـالم، وهـو يحتـلّ المرتبـة الثالثـة عالميـاً مـن حيـث نسـبة الديـن إلى الناتـج المحـلي الإجـمالي، بحسـب صنـدوق النقـد الـدولي، وبلغـت نسـبة حجـم الديـن العـام إلى الناتـج المحـلي الإجـمالي في لبنـان أكـثر مـن 152%، بعـد أن كانـت 131% في عـام 2012، و47% في عـام 1992، هـذه النسـبة تعنـي أن الديـن يفـوق حجـم الاقتصـاد؛ مـا يجعـل حكومـة البـلاد تواصـل الاسـتدانة ومراكمـة الديـون دون سـداد.

العقوبات الأمريكية تقطع أذرع حزب الله المالية

يـصرّ حـزب اللـه اللبنـاني عـلى البقـاء في الحكومـة اللبنانيـة مهـما كان الثمـن الـذي سـيدفعه الشـعب اللبنـاني مـن هـذه الهيمنـة التـي باتـت تشـكل أحـد اهـم أسـباب الانهيـار الاقتصـادي، ولعـل العقوبـات التـي فرضـت عـلى حـزب اللـه مـن قبـل الولايـات المتحـدة وتصنيفـه كمنظمـة إرهابيـة مـن قبـل كنـدا وبريطانيـا وألمانيـا، هـي مـن أهـم أسـباب التـي تجعـل حـزب اللـه داخـل الحكومـة كضمانـة لحمايـة نفسـه خاصـة وانـه يتحكـم بمفاصـل الدولـة اللبنانيـة عـبر شـبكة مـن مواليـه يسـطرون عـلى القـرار اللبنـاني بالمطلـق.

مـن المؤكـد أن العقوبـات الأمريكيـة عـلى حـزب اللـه ورجالتـه سـتكون لهـا تداعيـات كبـيرة عـلى اقتصـاد لبنـان وذلـك وعـلى الرغـم مـن مزاعـم حـزب اللـه المتكـررة بـأن العقوبـات الأميركيَّـة لـن تؤثـر في قدراتـه، فـإن هنـاك مـؤشرات تشـير إلى أن الحـزب يواجـه أزمـةً ماليَّـةً، مـا اسـتدعى قيـام قادتـه باتخـاذ تدابـير تقشـفيَّة. مـن تلـك المـؤشرات أن أعـاد حـزب اللـه كثـيراً مـن أفـراده إلى بلادهـم، باسـتثناء القـوات القتاليَّـة واللوجيسـتيَّة المتمركـزة في منطقـة دمشـق ودير الـزور وجنـوب سـوريا، كـما اشـتكى موظفـو وسـائل الإعـلام والتعليـم والمؤسسـات الطبيَّـة والعسـكريَّة التابعـة إلى حـزب اللـه مـن تخفيضات كبـيرة في الرواتـب، كـما أُلغـي بعـض برامـج قنـاة "المنـار" الفضائيَّـة، وأُسـتغني عـن بعـض موظفيهـا.

لعـل أهـم مـا يـؤرق اللبنانيـين هـو أن الولايـات المتحـدة سـتفرض عقوبـات عـلى كل فـرد أو مؤسسـة تقـدم دعـماً لميليشـيات حـزب اللـه بمعـزل عـن انتمائهـم أو جنسـياتهم بحسـب تصريحـات مسـؤولين أمريكيـين حيـث لفتـوا إلى أن حـزب اللـه كمنظمـة إرهابيـة عـلى يديـه دمـاء أميركيـة وقيـادة حـزب اللـه والفاعلـين سيحاسـبون بمعـزل عـن أي إدارة أميركيـة. هـذا موقـف دائـم للحكومـة الأميركيـة وليـس موقـف حـزب دون آخـر، نحـن موحـدون في هـذا الموقـف كأميركيـين لجلـب هـؤلاء للعدالـة. لكـن الرئيـس ترامـب عـزز قدرتنـا في متـع وصـول حـزب اللـه الى النظـام المـالي العالمـي حيـث انتقلنـا الى مسـتوى آخـر ، وسـنواصل ذلـك في الأيـام والأسـابيع والأشـهر المقبلـة. وكانـت الضربـة الأقـسى هـي فـرض عقوبـات عـلى بنـك "جـمّال ترسـت" حيـث اعـترف المـصرف اللبنـاني، أن العقوبـات الأميركيـة التـي فُرضـت عليـه الشـهر المـاضي لاتهامـه بتقديـم خدمـات مصرفيـة لميليشـيات حـزب اللـه، أجبرتـه عـلى تصفيـة نفسـه مؤكـداً مـن خـلال بيـان أنـه عـلى الرغـم مـن سـلامة وضعـه المـالي... وامتثالـه التـام للقواعـد والأصـول المصرفيـة المحليـة والخارجيـة، اضطـر مجلـس الإدارة لاتخـاذ القـرار بالتصفيـة الذاتيـة، بالتنسـيق الكامـل مـع مـصرف لبنـان.

كـما تتهـم الولايـات المتحـدة "جـمّال ترسـت بنـك" بالسـماح لحـزب اللـه باسـتخدام حسـابات لدفـع الأمـوال لممثليـه وعائلاتهـم، و"إخفـاء علاقاتـه المصرفيـة الناشـطة مـع العديـد مـن المنظـمات التابعـة لمؤسسـة الشـهداء، والمنظمـة المذكـورة التـي أدرجـت عـلى قائمـة العقوبـات الأميركيـة منـذ عـام 2007، كيـان شـبه عـام إيـراني ينقـل الدعـم المـالي إلى ميليشـيات حـزب اللـه بشـكل خـاص.

الحكومة اللبنانية.. خطة إنقاذية مشلولة

عـلى الرغـم مـن محـاولات الحكومـة اللبنانيـة إنقـاذ الاقتصـاد المنهـار واقنـاع الشـارع بجـدوى محاولاتهـا إلا أنـه مـن الواضـح أن هـذه الخطـط تبقـى مشـلولة بسـبب هيمنـة حـزب اللـه عـلى مفاصـل الحكومـة خاصـة وأن هـذه الخطـط كانـت تقـوم عـلى الصـدام الدائـم مـع مـصرف لبنـان المركـزي الـذي بـات مسـتهدفاً مـن قبـل حـزب اللـه بشـكل مبـاشر بعـد الحملـة ضـد حاكمـه "ريـاض سـلامة". حيـث نسـق "حـزب اللـه" حملـة عامـة ضـد سـلامة، متهمـاً إيـاه بسرقـة أمـوال وحمايـة النخـب السياسـية الفاسـدة. وبالمثـل، ألقـى رئيـس الـوزراء حسـن ديـاب باللـوم علنـاً عـلى سـلامة في تدهـور الأوضـاع الاقتصاديـة معلنـاً أن هنـاك فجـوات كـبرى في مـصرف لبنـان، فجـوة في الأداء وفجـوة في الاسـتراتيجيات وفجـوة في الصراحـة والوضـوح وفجـوة في السياسـة النقديـة وفجـوة في الحسـابات، وبلغـت خسـائره 7 مليـارات دولار أمـيركي هـذا العـام"، مضيفـاً أن " مـصرف لبنـان يبـدو غائبـاً أمـا عاجـزاً أو محرضـاً عـلى هـذا التدهـور الدراماتيـكي في سـعر العملـة الوطنيـة".

فيـما يبـدو إن مـا يريـده الحـزب الآن هـو اسـتبدال النظـام المـالي والمـصرفي المتداعـي بنظامـه الموازي القائـم عـلى الاقتصـاد النقـدي. ومـن شـأن ذلـك أن يمكّـن "حـزب اللـه" مـن السـيطرة عـلى جميـع النقـد الموجـود حاليـا في أيـدي الشـعب اللبنـاني، والـذي يقـدر بـ 6 مليـارات دولار أمـيركي بالإضافـة إلى 7 مليـارات لـيرة لبنانيـة. كـما سيسـاعد الحـزب عـلى أن يصبـح المسـتورد الرئيـسي للبضائـع في لبنـان، ومعظمهـا مـن إيـران وسـوريا. وعـلى الرغـم مـن أن الحكومـة اللبنانيـة، قـد بدأت أولى جلسـات التفـاوض رسـمياً مـع صنـدوق النقـد الـدولي، في خطـوة تأمـل منهـا الحصـول عـلى دعـم مـالي ملـحّ للخـروج مـن دوامـة انهيـار اقتصـادي متسـارع، غـداة إقرارهـا خطـة إصلاحيـة تأمـل عبرهـا الحصـول عـلى دعـم خارجـي بأكـثر مـن 20 مليـار دولار، في دعـم لهـذه الخطـوة اكـد الرئيـس "ميشـيل عـون" أن اللجـوء إلى صنـدوق النقـد الـدولي ممـر إجبـاري للخـروج مـن الأزمـة.

في المقابـل لـن تكـون المفاوضـات بـين الحكومـة اللبنانيـة التـي تقبـع تحـت هيمنـة حـزب اللـه وصنـدوق النقـد الـدولي سـهلة خاصـة وأن حـزب اللـه بـات ضمـن المنظـمات الإرهابيـة في عـدة دول اوربيـة وكنـدا وعـدة دول في أمريـكا اللاتينيـة وهـو مـا يجعـل الـشرط الأسـاسي للوصـول غـلى مفاوضـات ناجحـة هـي بـين لبنـان وصنـدوق النقـد انتهـاء هيمنـة حـزب اللـه عـلى السياسـة اللبنانيـة وفـك الارتبـاط بـين الحكومـة والحـزب بشـكل نهـائي خاصـة إن الأمـين العـام للأمـم المتحـدة "انطونيـو غوتيريـش" دعـا الجيـش اللبنـاني لسـحب السـلاح مـن حـزب اللـه وإنهـاء مفهـوم الميليشـيات المسـلحة مـن لبنـان، وهـو مـا لا يمكـن أن يمـر عـلى الأقـل في الوقـت الحـالي مـا ينـذر في المزيـد مـن الانهيـار وقـد يصـل لبنـان إلى هاويـة الإفـلاس.

إعادة انتشار القوات.. كذبة إيرانية لم تكتمل

اعداد وتحرير
نور مارتيني

يبدو المشهد السياسي في سوريا غائماً للغاية، مع تعدّد الأطراف الدولية اللاعبة على الأرض السورية، وتشابك الأجندات التي يعمل عليها كلّ واحد منها على حدة. ففي حين تتقاطع الأجندات في مكانٍ ما، تفترق المصالح في موضع آخر، وهو ما يمكن ملامسته بواقعية من خلال الشدّ والجذب في التصريحات، فعلى سبيل المثال أنكر السفير الروسي في إيران يوم أمس التوصّل إلى اتفاق مع الجانب الإيراني، يفضي إلى الإطاحة بالأسد، فيما توحي المعطيات على الأرض أنّ روسيا راضية تماماً عن التّحرّك الدولي لإنهاء التواجد الإيراني في سوريا، من خلال الضربات الإسرائيلية للمواقع الإيرانية، ومنشآت النظام السوري العسكرية.

تشير جميع المعطيات إلى نية حقيقية لإنهاء النفوذ الإيراني في سوريا، من خلال حصارها اقتصادياً عن طريق القضاء على أذرعها الاقتصادية، وهو ما يمكن التكهّن به من خلال أزمة سيرياتيل، والإجراءات المتخذة بحق سيرياتيل، ناهيك عن تحجيم نفوذها اجتماعياً، من خلال حرمانها من الملاءة المالية التي تتيح لها شراء قطعان الشبيحة تحت مسمى العمل الخيري، وهو ما لم يخفه مخلوف في مقاطع الفيديو، والذي أكّد مراراً على دور "راماك الإنسانية" في "دعم قوات الأمن والقضاء على الإرهاب"، بالإضافة لحلّ الجناح العسكري لجمعية "البستان".

مؤشر آخر على رغبة روسيا الجادة في الخلاص من إيران، هو استغلالها لأزمة الكورونا لاستصدار قرارات عدّة من شأنها حصار إيران، كعزل منطقة السيدة زينب، وفرض حظر التجول في سوريا، والذي بدأ في حظر دخول وخروج الأفراد من وإلى طرطوس، معقل القوات الروسية، إضافة إلى الحجر على طائرات الركاب القادمة من إيران، قبل إغلاق المجال الجوي بشكل كامل. المؤشر الأهم هو عدم تدخل القوات الروسية في حال من الأحوال -ولو على سبيل الاستعراض الإعلامي- لمنع الطيران الإسرائيلي من استهداف المواقع العسكرية الإيرانية. فكلّ هذه العوامل، والتي ليست بخافية على إيران، دفعتها للتمية على أنشطتها العسكرية في سوريا، ولكن الأقمار الصناعية، والتكنولوجيا المعلوماتية الأمريكية كانت لها دائماً بالمرصاد! كذبة إيرانية

القوات الإيرانية وخديعة الانسحاب

بعد أن أطلقت مصادر عسكرية تصريحات مفادها أنّ إيران قد بدأت بالفعل بتخفيض أعداد مقاتليها في سوريا، بعد التصعيد الإسرائيلي مؤخّراً تجاه قوّاتها المتواجدة في سوريا، جاءت الأقمار الصناعية لتكشف زيف الرواية الإيرانية. حيث نشر موقع الحرّة تقريراً قال فيه أنّ مصدراً دفاعياً إسرائيلياً بارزاً، صرّح بأن إيران خفضت للمرة الأولى منذ انخراطها في الحرب السورية، عديدها هناك، وسحبت آلافاً من قواتها وقوات الميليشيات التابعة لها، وفقاً لصحيفة جيروزالم بوست.

فيما نسبت صحيفة فورين بوليسي، السبب إلى أنّ إيران أنفقت في سوريا أكثر من 30 مليار دولار، وخسرت أكثر من 2000 عنصراً، سواء من قواتها أو من الميليشيات التي جمعتها من الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. غير أن الصحيفة الإسرائيلية ذاتها تراجعت عما نشرته واعتبرت أنّ إيران قامت بنقل ميليشيا لواء فاطميون الذي يضم عناصر من الشيعة الأفغان، من منطقة دير الزور شرقي سوريا، إلى تدمر في وسط سوريا، واللواء 313 من دير الزور إلى مقرات الميليشيا في منطقة السيدة زينب بدمشق. الميليشيات الإيرانية. معتبرةً أنّ ذلك يتمّ في إطار المحاولة لتجنب الهجمات الإسرائيلية، إذ تقوم إيران بتغير تموضع ميليشياتها في مختلف أنحاء سوريا، وسحب عدد آخر منها، حيث جرى نقل الميليشيات في حافلات مدنية بدون أسلحة من أجل عدم لفت الانتباه.

أنفاق وأبنية مخفية.. جزء من النشاط الإيراني في سوريا

ما إن تنفذ إسرائيل ضربة عسكرية على مقرّ ما، حتى يتوضّح السبب من خلال صور الأقمار الصناعية، التي ترصد التحرّكات الإيرانية بدقة؛ هذه الصور فضحت الأنفاق الإيرانية التي تبنيها إيران في الصحراء، أو منشآت عسكرية كاملة تحت الأرض.

ففي مطلع الشهر الحالي، كشفت شركة لالتقاط الصور عبر الأقمار الصناعية، عن صور حديثة، تظهر مدخلاً لطابق يقع تحت الأرض قرب العاصمة السورية دمشق، على صلة بفيلق القدس الإيراني، وفقا لما نقلته الشركة عن وسائل إعلام عبر حسابها بتويتر. حيث التقطت شركة "إميدج سات" الإسرائيلية صوراً في 27 نيسان/ أبريل، تظهر مدخلاً في قاعدة المزة الجوية العسكرية قرب دمشق، وأدلة على تعرّض الطابق تحت الأرض لغارة جوية إسرائيلية بالإضافة إلى أهداف أخرى الاثنين، وهو تاريخ تنفيذ إسرائيل لضربات جوية على مواقع قرب دمشق.

كما نشرت الشركة على حسابها على تويتر تغريدة قالت فيها إن الهجوم استهدف مدخل طابق تحت الأرض، يبعد نحو 100 متر عن مقر تم استهدافه سابقاً في 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019، فيما أشارت وسائل إعلام محلية إلى أن المقر يتبع فيلق القدس الإيراني وميليشيات شيعية أخرى. وفي منتصف الشهر الحالي، أفادت تقارير إعلامية أنّ إيران بصدد بناء نفق تحت قاعدة الإمام علي، التي أنشأتها في شرق سوريا، وفق صور للأقمار الصناعية، قامت شبكة "فوكس نيوز" بتحليلها. حيث يمكن أن يستخدم النفق الجديد لتخزين أنظمة أسلحة متطورة، فقد أظهرت الصور، التي تم التقاطها في 12 مايو للقاعدة الواقعة قرب الحدود مع العراق، الجرافات عند مدخل النفق الذي يقدر عرضه بنحو أربعة أمتار ونصف المتر، وفقا لـ"فوكس نيوز". كذبة إيرانية

داعش وكورونا.. جنديا إيران المجهولان

تزامنت جائحة وباء الكورونا مع نشاط كبير لتنظيم داعش في البادية السورية، حيث عاود التنظيم نشاطه بوتيرة تكاد تماثل تلك التي وصل إليها نشاطه في 2014، حتى أنّه عاد لبث إصداراته المرئية أثناء تنفيذ عمليات الإعدام. اللافت في الأمر أن نشاط داعش، تزامن مع حظر التجول في كافة الدول الحدودية مع سوريا من جهة، ومع نشاط ملحوظ لإيران في البادية، وهو ما أوضحته صور الأقمار الصناعية، والغارات الإسرائيلية على بعض الأهداف، ما يكشف النقاب عن طبيعة العلاقة بين داعش وإيران.

دليل آخر على تجذّر هذه العلاقة هو أنّه بالرغم من العمليات التي ينفذها التنظيم في البادية السورية، والتي تطال عناصر قسد، أو قوات النظام، أو حتى المدنيين، لا يكاد يسجّل استهداف للفصائل الإيرانية التي تتمركز في تلك المنطقة، باستثناء الهجوم الوحيد الذي استهدف مقرّات حزب الله العراقي، فيما يتمّ تسجيل انتهاكات جديدة لداعش في المنطقة كلّ يوم. كما يرى البعض أنّ هذا النشاط الاستثنائي لداعش، تقف وراءه إيران لفرض هيمنتها بالكامل على الحدود السورية، مترامية الأطراف، لإتمام مخططاتها العسكرية في المنطقة.

فالموقع الذي اختارته إيران لنفسها يجعلها قادرة على التحرّك بحرّية في البادية التي تصل حتى الحدود مع لبنان وإسرائيل والأردن، وفي ظل تجارة حزب الله القائمة على المخدّرات، والحاجة إلى فضاءات مفتوحة لنقلها عبر الحدود، يحاول كلّ من إيران والنظام جاهدين إفراغ الحدود من أي جهة لا تتبع لهما، وهو ما يفسر سعيهما المستميت لحجب المساعدات عن مخيمي الهول والرّكبان لإفراغهما من المدنيين، أو الانفراد بتقديم المساعدات لهما، وكذلك الوقوف مراراً في وجه إعادة فتح معبر اليعربية، ناهيك عن استهداف الفيلق الروسي مراراً، بعد حل الجناح العسكري جمعية "البستان"، والتي تدين بالولاء لإيران.

كلّ المؤشرات السابقة، تشير إلى أن إيران لن تتنازل عن هذه المكتسبات بسهولة، وأنّ كل ما أشاعته حول تخفيض عديد قواتها في سوريا ما هو إلا نوع من البروباغاندا الممجوجة التي لم تعد تنطلي على المجتمع الدولي، الذي خبر أكاذيبها جيداً، سيما في ظلّ الهيمنة الأمريكية على التكنولوجيا العالمية، ما يجعلها دائماً تحت المجهر. واليوم، تنتقل المعركة ضدّ إيران إلى مستوىً جديد، من خلال تجفيف منابع التمويل، وإنهاء تجارة المخدرات التي يقودها حزب الله، ويتمّ توزيعها من ميناء اللاذقية إلى أنحاء العالم، في وقت تستميت إيران للتوسع العسكري، على حساب شعبها الذي أنهكه الفقر والكورونا.

العَلم الايراني في دير الزور السورية

عقب 90 عاماً.. انفضاح الإخوان المسلمين كأدوات للعثمانيّة الجديدة

الرئيس التركي رجب طيب أردوغان

وصفت جماعة الإخوان المسلمين بفرعها المصري، في السابع من أبريل الماضي، وكالة "الأناضول" التركيّة بأنّها "صرح إعلامي مميّز"، مُعربة عن أملها بأن تظلّ "صوتاً صادحاً بالحق وتبنّي الحقيقة"، وذلك في برقية رسميّة أرسلتها الجماعة إلى مدير عام وكالة الأناضول، شنول قازانجي، والفريق التحريري والإداري والعاملين بالوكالة، للتهنئة بذكرى مرور 100 عام على تأسيسها.

ورغم أنّها قد تبدو مباركة عرضيّة، لكن عبارات المديح والإطراء التي وجهها التنظيم بفرعه المصري لم تكن إلا تعبيراً صريحاً عن دور الجماعة، التي جاء تأسيسها في العام 1928، أي عقب خمس سنوات فقط من انهيار ما سمي يوماً بالإمبراطورية العثمانية عام 1923، والتي لا يبدو أنّ نشأة الجماعة قد أتت إلّا لإعادتها، أو تحضير المواطنين في الدول التي خضعت سابقاً لتلك السلطنة على أساس ما كانت تقوم عليه في العلن ألا وهو الرابطة الدينية، رغم أنّه لم تخرج قيادة تلك الدولة من دائرة جماعة عرقيّة واحدة هم الأتراك، فلم يتم على سبيل المثال، اتّخاذ مكة عاصمة لها، ولم يتم تكليف سلطان من غير العثمانيين الأتراك بقيادة من القسطنطينية أو إسطنبول الحالية. ولكن، ما رافق الأحداث المسمّاة بالربيع العربي، فضحت إلى حدّ بعيد دور التنظيم العالمي، والذي يبدو جليّاً أنّه يصبّ في خدمة إحياء العثمانيّة من جديد، من خلال محاولة استغلال التطلعات المشروعة للشعوب بنيل حقوقها الدستوريّة، وسيادة القانون والعدالة والمساواة، وهي مبادئ رغم أحقيّتها، لكنها تبدو أبعد مما كانت عليها في أيّ يوم، في ظلّ محاولات التنظيم استغلال كل تضعضع أمني لتثبيت أركان العثمانيّة الجديدة.

بين تونس وليبيا: برلمانيون يرفضون الدور الإخواني

ولأن الدور المشبوه للتنظيم قد غدى خطراً في أيّ بقعة قد يجد لنفسه فيها موطئ قدم، بدأت الأصوات الرافضة لنشاطات التنظيم تخرج للعلن بشكل أوسع، خاصة وأنّ التنظيم يستخدم أسماء كثيرة تدّعي عدم علاقتها معها، في سبيل اللعب على عواطف الفقراء والطبقات المسحوقة من الشعب، لكسب تعاطفها من خلال حمل الشعارات الرنانة، وفي السياق، شهد البرلمان التونسي، في الخامس عشر من يناير، فوضى وصراخاً وتلاسناً حاداً بين النواب، احتجاجاً على زيارة رئيس البرلمان، راشد الغنوشي، إلى تركيا ولقائه برئيسها رجب طيب أردوغان، حيث احتجّت كتلة الحزب الحرّ الدستوري على ذلك.

أما في الجارة ليبيا، للتنظيم دور أساسي في جلب الجيش التركي إلى البلاد، ومنه أكّد رئيس البرلمان الليبي، عقيلة صالح، في الثامن عشر من يناير، أنّ المجتمع الدولي على يقين من فشل حكومة "السراج"، مشيراً إلى أنّ "تركيا هي جزء من المشكلة وليست جزءاً من الحلّ في ليبيا"، حيث أكّد صالح أنّه يجب خروج "العصابات" من العاصمة الليبية لاستمرار وقف إطلاق النار، وأضاف رئيس البرلمان الليبي أنّ "تركيا تهدف لفرض جماعة الإخوان على حكم ليبيا"، مشدّداً على أنّ "الشعب الليبي لا يقبل تهديد تركيا وسيدافع عن بلاده".

الإخوان ومحاولات مستمرّة لتشويه صورة مصر في العالم

ولا يختلف الواقع في مصر، حيث اعتقلت قوّات الأمن المصرية، في السادس عشر من يناير، 4 موظفين في إحدى اللجان الإلكترونيّة التركيّة الإعلاميّة، وذلك في العاصمة القاهرة، بعد اضطلاعهم بنشاط مناوئ "تحت غطاء شركة للدراسات أسستها جماعة الإخوان المصنفة كمنظمة إرهابيّة بدعم من دولة تركيا"، إذ تسعى الجهات الأمنية المصرية لكشف مخططات جماعة الإخوان الإرهابية والدول الداعمة لها والتي تهدف إلى النيل من البلاد وهدم ركائزها واختراق الجبهة الداخلية، وفقاً لما نقلته وزارة الداخليّة المصرية. وجاء ذلك بعد اعتراف وكالة أنباء الأناضول الرسميّة في تركيا، بمداهمة قوّات الأمن المصرية لمكتب الوكالة في القاهرة، وهو ما أوضحته وزارة الداخلية المصرية، بأنّ الوكالة التركية كانت تعدّ تقارير سلبيّة تتضمن معلومات مغلوطة ومفبركة حول الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية والحقوقية وإرسالها لمقرّ الوكالة بتركيا بهدف تشويه صورة البلاد على المستويين الداخلي والخارجي.

ووفقاً لمواقع إخباريّة، فقد كشف بيان الداخليّة المصرية أنّ 3 موظفين ممن تمّ اعتقالهم مصريو الجنسية، وينتمون لجماعة الإخوان المسلمين، والرابع يدعى "حلمي مؤمن مصطفى بلجي" هو المدير المالي للوكالة في مصر ويحمل الجنسيّة التركية، مشيرةً في بيانها إلى أنّها اتّخذت الإجراءات القانونيّة بحقّ المعتقلين، فيما تباشر نيابة أمن الدولة تحقيقاتها، مؤكدة أنّ استهداف مقرّ الوكالة جاء بعد الاستئذان من النيابة، معلنةً ضبط العديد من أجهزة الكومبيوتر والهواتف المحمولة والمبالغ الماليّة بالعملات المحلية والأجنبية في الشقّة.

في السودان: الإخوان وإعادة إنتاج الطموحات الإمبراطورية

أما في السودان، فالتحضيرات التركيّة كانت قائمة على قدم وساق للاستيلاء على قرار الخرطوم، وهو ما أشار إليه أنور قرقاش، وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية، الذي قال، في السادس عشر من يناير: "إنّ حقبة الرئيس السوداني والمعزول، عمر البشير، وجماعة الإخوان المسلمين في السودان تركت وراءها فشلاً ذريعاً في إدارة الدولة وتوفير الاستقرار والازدهار"، مضيفاً: "السودانيون يواجهون اليوم تراكمات فشل التنظير الأيديولوجي، ومصممون على بناء نظام عصري ينتشل بلدهم من سنواته العجاف". وفي تغريدة منفصلة تابع قرقاش، بالقول: "يبدو واضحاً من الخرطوم أنّ عودة المصداقيّة للبعد العربي في السياسة الإقليمية ضرورة في ظلّ تغوّل القوى الإقليميّة على النظام العربي، فإعادة إنتاج الطموحات الإمبراطورية والتعريف الهزلي للجيرة والجوار ما هو إلا غطاء لتمدّد استعماري جديد على حساب العالم العربي".

وفي السياق، نقلت صحيفة "العرب"، في تقرير لها، في العاشر من فبراير، عن أوساط سياسية سودانية، قولها إنّ تركيا تحاول اليوم جاهدة التسلل إلى المشهد مجدداً، وهي تعمل مع قطر على خطَّين متوازيَين، الأول، الإبقاء على دعم "فلول" النظام السابق، والثاني، استيعاب قوى منشقّة "ظاهرياً" عن الحركة الإسلاميّة لكنها لا تزال موصولة بمشروعها. وقال المحلل السوداني، عبدالمنعم أبو إدريس، في تصريح للصحيفة، إنّ تركيا تبحث عن دور مستقبلي في السودان بعد أن وقّعت أكثر من 20 اتفاقيّة للتعاون الأمني والاقتصادي والصناعي، قبيل رحيل الرئيس المعزول، وأنّ الاعتماد على غازي صلاح الدين يأتي انطلاقاً من القبوليّة التي يتمتّع بها لدى دوائر غربيّة، في حين إنّه طرف محسوب على الحركة الإسلامية، وأكّد أنّ أنقرة ليست لديها تأثيرات كبيرة على مستوى الشارع السوداني، لكنها تحاول استقطاب عدد من القيادات والنخب التي تجد فيها استعداداً للتفاهم معها، وأنّ لقاء رئيس الجبهة الوطنيّة للتغيير يأتي في هذا الإطار.

ورأت الصحيفة، أنّ أنقرة وجدت في السودان الذي يعدّ سلّة الغذاء في أفريقيا، ساحة مناسبة لخوض مغامرات سياسيّة وعسكرية، وممارسة الضغط على كلّ من مصر والسعودية، وتعزيز مكانتها الإقليمية من خلال استغلال ما أمكن استغلاله من ظروف داخلية وخارجية محيطة به، حيث حاول الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الذي يعتبره أنصاره "زعيم العالم الإسلامي"، الالتفاف على خسارة حليفه البشير بالقول: "إنّ أهم ما أتمناه أن يتخطّى السودان هذه المرحلة على أساس السلام والمصالحة الوطنيّة"، وذلك في محاولة منه لمدّ جسور محتملة مع سودان ما بعد البشير.

اليمن: ساحة صراع جديدة لمناكفة السعودية

وعقب انفضاح الدور الإخواني في سوريا ومصر وليبيا والسودان وغيرها، يبدو أنّ الخافي أعظم، وهو ما تشير إليه الأحداث المتتالية، والتي بدأت تلوّح إلى نيّة أنقرة في التدخل باليمن أيضاً، لتغدو ساحة صراع جديدة لها، بغية تحقيق مصالحها التوسعيّة،

وزيادة استحكامها بالأطراف المناوئة لمساعي إعادة العثمانيّة الجديدة، وإن كانت السودان خاصرة مصر، فإن اليمن خاصرة السعودية، وعليه، لا يبدو أنّ الأطراف الإقليمية في طهران وأنقرة قد أغفلتا ذلك عن أذهانها، وهو ما أشارت إليه صحيفة "أحوال تركية"، في الخامس عشر من مارس، عندما قالت إنّ الدور التركي في اليمن يشهد تصاعداً لافتاً، في أعقاب التقارب بين أنقرة وطهران وبروز خلافات بين تركيا والسعودية، وذلك بحسب ما أعلنت مصادر سياسية يمنية، والتي لفتت إلى بروز العديد من المؤشرات على رغبة أنقرة في استخدام الملف اليمني لابتزاز دول التحالف العربي، ولعب دور مشابه لما تقوم به في كل من سوريا وليبيا عبر الجماعات الإسلامية المتشددة مثل جماعة الإخوان وتنظيم القاعدة.

وأشارت المصادر إلى دخول تركيا الساحة اليمنية في إطار التحالف غير المعلن بين إيران وقطر وتيار نافذ داخل سلطنة عمان، مستغلة نفوذها المتزايد في فرع التنظيم الدولي للإخوان في اليمن الذي يمثّله حزب الإصلاح المسيطر على مفاصل الحكومة الشرعية في اليمن، وفي هذا السياق نشرت صحيفة العرب اللندنية الواسعة الانتشار، تقريراً أفادت فيه، نقلاً عن مصادر خاصة، بأنّ تركيا أرسلت العشرات من ضباط الاستخبارات تحت لافتة "هيئة الإغاثة الإنسانيّة" التركية ووصل بعضهم إلى مأرب وشبوة عن طريق منفذ "شحن" الحدودي في محافظة المهرة، بعد أن حصلوا على تسهيلات من وزير الداخلية اليمني أحمد الميسري ومحافظ المهرة السابق راجح باكريت، مشيرةً إلى أنّ الزيارات التي يقوم بها الضباط الأتراك لبعض المحافظات التي يهيمن عليها إخوان اليمن، تتناغم مع تصريحات أطلقها بعض المسؤولين في "الشرعية" الموالين لقطر، والذين عبّروا صراحة عن انحيازهم لصالح إنشاء تحالف جديد في اليمن مناهض للتحالف العربي بقيادة السعودية، والتلويح بتمكين أنقرة من بعض القطاعات الاقتصادية الحيوية مثل الموانئ والمطارات والنفط والغاز.

مخاوف أمريكية من التحالفات الإخوانيّة

ومن المؤكد أنّ النوايا التوسعيّة التركية القائمة على استغلال العاطفة الدينية، بغية السعي نحو بناء حلف طائفي في المنطقة، تقوده هي وتيار الإخوان المسلمين، لا يتعارض وحسب مع مصالح شعوب المنطقة التي تغدو معها عرضة لعمليات استعمار جديد كما هو الحال في ليبيا وشمال سوريا، بذريعة قيادة الأمة تارة ورفع المظلوميّة المدّعاة تارة أخرى، وإنما يتعارض كذلك مع مصالح القوى الدولية، التي خلقت نظاماً معيناً في المنطقة على مدار سنوات طويلة، يحقق مصالحها بالدرجة الأولى، وهو ما أشارت إليه، في الثالث والعشرين من يناير الماضي، مجلة ناشيونال إنترست، والتي حذّرت الإدارة الأمريكية من خطورة التحالف القطري_التركي على مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، مشيرة في تقرير لها إلى أنّ العلاقة الوثيقة بين البلدين وتحركاتهما لتشكيل محور متطرّف وداعم لكيانات إرهابيّة وتنظيمات مسلحة تستوجب تدخل أمريكي عاجل.

وقالت المجلة الأمريكية إنّ تركيا وقطر أصبحتا "إخوة" في متابعة المشاريع المشتركة في التمويل غير المشروع وتقوية الأفكار المتطرفة لذا تحتاج واشنطن إلى العمل على إيجاد طرق استجابة متعددة الجوانب لإجبار أنقرة والدوحة على التوقف عن هذه الأفعال، وأضافت في تقريرها الذي أعدّه بإيكان إرديمير البرلماني التركي السابق، والمدير الأول لبرنامج تركيا في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات وفارشا كودوفايور الباحثة بالمركز، إنّ التحركات القطرية_التركية ساهمت في انتشار العنف الطائفي في الشرق الأوسط بخلاف انتشار الإرهاب وحالة كبيرة من الفوضى، موضحة أنّ هذا التحالف يقابله كتلة مضادة من كلّ من المملكة العربية السعودية والإمارات، وقالت "ناشيونيال إنترست" إنّ القاسم المشترك الذي يجمع قطر وتركيا هو دعمهما لأيديلوجية جماعة الإخوان الإرهابيّة، حيث يمتلك حزب العدالة والتنمية الذي يتزعمه الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، تاريخاً طويلاً من العلاقات الوطيدة مع جماعة الإخوان، أما قطر فهي من أبرز ممولي التنظيم الدولي للجماعة الإرهابيّة ومن رعاة أنشطتها المتطرفة.

وتابع التقرير، إنّه وعلى الرغم من أنّ تركيا وقطر حلفاء شكليين للولايات المتحدة، ويستضيفان بالفعل قواعد أمريكية، إلا أنّ الواقع يؤكد أنّهما يعملان جنباً إلى جنب لتعزيز أجندة متطرفة مزعزعة للاستقرار في جميع أنحاء الشرق الأوسط، واستشهد التقرير بالعملية التركية الأخيرة لتركيا في شمال سوريا أكتوبر 2019، موضّحة أنّ قطر كانت واحدة من الجهات الفاعلة القليلة إلى جانب باكستان التي دعمت الحملة الغادرة رغم الإدانات الدولية الممتدة لهذا العدوان، كذلك فإنّه عندما قاطعت دول الرباعي العربي إمارة قطر، كانت تركيا أول من دعم النظام القطري بشحنات تحتوي سلع غذائيّة ومؤن، بخلاف مظاهر أخرى من الدعم.

غياب الخطوات العمليّة لدرء خطر التنظيم

ويبدو أنّ الإدارة الأمريكية كانت قد استشعرت ذلك الخطر قبل ذلك بفترة، حيث قالت في الثامن عشر من يناير الماضي، إنّ إدراج جماعة الإخوان على قائمة الإرهاب أصبح وشيكاً، وهو الأمر الذي تسبب في حالة من الارتباك داخل صفوف التنظيم، حيث أشار مراقبون أنّه على الرغم من كون إدراج جماعة الإخوان على قائمة الإرهاب خطوة تأخرت كثيراً، إلا أنّها ستعصف ببقايا التنظيم، وسيقلص مساحة تواجده في العالم، كما أنّه سيشجع دولاً أخرى على اتّخاذ قرارات مماثلة تضيّق على الجماعة، ويجفف منابع التمويل، وقد أشار موقع "العين" الإخباري في تقرير له، نقلاً عن المفكر الإسلامي ثروت الخرباوي، قوله إنّ القرار الأمريكي ستكون له تداعيات كبيرة على وضع التنظيم خاصة في ظلّ تساقط أوراقه بتونس بفشل حركة "النهضة"، بالإضافة إلى الضغط البرلماني لسحب الثقة من رئيسه راشد الغنوشي، فضلاً عن التوتر الذي يعيشه النظام التركي في تركيا، وهو ما يجعل قرار واشنطن ضربة قاصمة للتنظيم.

من جهته، قال الباحث المتخصّص في حركة الإسلام السياسي، منير أديب، إنّ مشكلة الولايات المتحدة في استراتيجية مواجهة الإرهاب، تكمن في أنّ ذلك يتم بشكل انتقائي بمعنى أنّه في الوقت الذي تحارب بعض التنظيمات الإرهابية مثل "داعش"، لا تعلن عن قرار حاسم بشأن الإخوان، مشيراً أنّ جماعة الإخوان وفرت البيئة لكافة التنظيمات الإرهابية التي خرجت بعدها، مثل تنظيم جماعة التكفير، والهجرة الذي أسّسه الإخواني شكري مصطفى، وهو أحد المتهمين مع سيد قطب، الابن الروحي لتنظيم الإخوان المسلمين في قضية تنظيم ١٩٦٥، فيما ذكر الدكتور أحمد سيد أحمد، خبير الشؤون الأمريكية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، أنّ موضوع إدراج الإخوان كجماعة إرهابية مطروح منذ إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، مشيراً إلى أنّ مجلس النواب الأمريكي شهد 16 محاولة لتصنيف الإخوان منظمة إرهابية، ولكن لم تتبلور في أي قرار رسمي عن الإدارة الأمريكية حتّى الآن.

وعليه، يبقى الرهان على موقف دولي موحد من التنظيم، يعقد العزم على استئصاله من جذوره، وجعله في خبر كان، وهو ما يستوجب تضافر دولي للجهود، كون التنظيم نفسه دولي ولا يقتصر على دولة، وهو ما يتيح له المجال لتغيير جلده بما يتناسب مع الظروف الحاكمة في كل بلد يملك فيه تنظيماً إن كان بشكل سري أو علني.

تجمع لمناصري حركة الاخوان

رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس

أنقرة تلعب بالنار مُطالبةً بـ 12 جزيرة يونانية

اعداد وتحرير
أحمد قطمة

تاريخ طويل من العداء بين أنقرة وأثينا، يمتدّ إلى غزو العثمانيين للقسطنطينية (إسطنبول)، والتي كانت عاصمة الإمبراطورية البيزنطية عام 1453، ليعقبها مواجهات أخرى بين الطرفين، أهمها حرب الاستقلال اليونانيّة عن الإمبراطورية العثمانيّة، في مارس 1821، حيث أعلن اليونانيون استقلالهم رسمياً يناير 1822 عام.

وفي القرن العشرين، انتهت الحرب اليونانية التركية الممتدة ما بين العام (1919-1922)، فيما نصّت معاهدة لوزان (1923) على تبادل سكاني بين اليونان وتركيا، حيث اضطر حوالي مليون ونصف يوناني مغادرة تركيا والتوجّه إلى اليونان، وحوالي نصف مليون تركي لمغادرة اليونان إلى تركيا (وكان التبادل السكاني على أسس دينية، وبالتالي كان التبادل رسمياً للمسيحيين مقابل المسلمين)، فيما شملت استثناءات التبادل السكاني، إسطنبول (القسطنطينية) وجزر غوكشادا (إمبروس) وبوزكادا (تينيدوس)، إذ سُمح للأقليّة اليونانية _بما في ذلك البطريرك المسكوني_ بالبقاء، وسُمح لأقليّة تراقيا الغربية المسلمة بالبقاء كذلك.

تركيا تختبر الصبر اليوناني

ولا يبدو أنّ ذلك الصراع التاريخي الذي يتجدّد بين الحين والآخر كلما دعت الحاجة، بعيداً عن التجدّد في الواقع الحالي، حيث عرض تقرير لموقع "أحوال تركية"، تصاعد الأحاديث في أنقرة مؤخراً حول حقوق تركيّة مزعومة في جزر بشرق المتوسط، تخضع للسيادة اليونانية، مطالباً باحتلال تركيا لـ12 جزيرة يونانيّة غنيّة بالثروات الطبيعية، ومن بينها جزيرة "إيميا"، ما دفع الحكومة اليونانية للتصدّي للأطماع التركيّة، حيث نبّهت أنقرة من المساس بها، وأكّدت أنّ سيادتها عليها أمر مسلّم به.

وعقّبت وزارة الخارجيّة اليونانيّة، في بيان: "إنّ الوضع القانوني لإيميا ثابت، وإن تركيا مخطئة إذا اعتقدت أنّها تستطيع انتهاك القانون الدولي في بحر إيجة دون عواقب، مثلما يحدث في أماكن أخرى في ضواحيها.. وننصح تركيا بوزن كلماتها"، وذلك عقب بيان صادر عن وزارة الخارجية التركيّة، زعم فيه سيادة أنقرة على صخور "كاردك"، وهو الاسم التركي لجزر "إيميا"، قائلاً: "إنّ أنقرة لن تقبل بأيّ أمر واقع من الجانب اليوناني نحو التكوينات الجغرافية في بحر إيجة (وهو أحد أفرع البحر المتوسط)، والوضع القانوني المتنازع عليه".

أثينا غير مستعدة للتنازل

المضايقات التركيّة ليست جديدة، وهي تتجدّد بصورة دوريّة بأشكال مختلفة، ما دفع اليونان لتعزيز حضورها الدفاعي إلى جانب حليفيها الأميركي والفرنسي في البحر المتوسط، وإعادة تفعيل اتفاق عسكري مع واشنطن، حيث نقل موقع "أحوال" عن كوستانتينوس فيليس، مدير الأبحاث في المعهد اليوناني للعلاقات الدولية، قوله: "إنّ مشاركة اليونان في القوّة الأوروبيّة في المتوسط أمر ضروري نظراً لاستفزازات تركيا، ومحاولاتها فرض نفسها في هذه المنطقة بغضّ النظر عن القانون الدولي"، فيما كان المتحدّث باسم الحكومة اليونانيّة، ستيليوس بيستاتس، قد أشار إلى أنّ اليونان تريد تعزيز قدرتها على ردع من قد يكون لديهم أهداف في المنطقة.

ويتشارك البلدان جزءاً من الحدود البرية، وكان قد شدّد رئيس الوزراء اليوناني، كيرياكوس ميتسوتاكيس، في الأول من مارس، على عزم بلاده على حماية حدودها، وحذّر المهاجرين من أنّ أثينا "ستردّهم إذا حاولوا دخول البلد بطريق غير مشروع"، بينما ووجّه نائب وزير الدفاع اليوناني، ألكيفياديس ستيفانيس، اتّهاماً لـ"تركيا" بتشجيع المهاجرين على التوجّه لليونان.

ويأتي الحديث التركي عن الجزر الـ12، ليضاف إلى سلسلة طويلة من الاستفزازات التركية، كان من بينها استنكار اليونان، في الثاني من مايو، ما اعتبرته مُضايقة مارستها مقاتلات تركيّة بحقّ مروحية يستقلّها وزير دفاع اليونان وقائد جيشها، فوق جزيرة يونانية صغيرة في بحر إيجة، حيث أشارت مصادر في وزارة الدفاع اليونانية أنّ الواقعة حصلت عقب أن اعترضت المقاتلات اليونانية، المقاتلات التركية في مناورات مألوفة، ولكنها خطيرة من قبل حليفين في حلف شمال الأطلسي.

ففيما كان يستقلّ وزير الدفاع، نيكوس بانايوتوبولوس، ورئيس أركان الجيش الجنرال، كونستانتينوس فلوروس، مروحيتهما التي أقلعت من جزيرة إينوسيس الصغيرة بعد زيارتهما لقواعد أماميّة بالقرب من الحدود مع تركيا، حلّقت طائرتان تركيتان فوق الجزيرة على ارتفاع 3500 قدم (1000 متر) بعد إقلاع المروحيّة ثم حلّقتا فوق جزيرة يونانية ثانية على ارتفاع 1700 قدم فقط، وهو ما دفع الخارجية اليونانية للاحتجاج بشدة على تلك المضايقات، داعيةً أنقرة إلى احترام القواعد المعمول بها مثل الدول الأخرى في المنطقة، بدلاً من انتهاكها بشكل منهجي، فيما ذكر مصدر عسكري أنّ الطائرات اليونانيّة اعترضت الطائرات التركيّة التي انتهكت المجال الجوّي للبلاد قبيل الحادث.

تعارض مصالح في شرق المتوسط

كما يمكن الإشارة في سياق الحديث التركي عن سيادتها المزعومة على الجزر الـ12، إلى الغضب التركي من بيان صدر، في الحادي عشر من مايو، جمع اليونان وأربع دول أخرى هي (مصر والإمارات العربية المتّحدة وفرنسا وقبرص)، والذي ندّد بتحرّكات تركيا المثيرة للقلق في شرق البحر المتوسط، حيث اعتبرت الدول الخمس، التحرّكات التركية في المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية قبرص ومياهها الإقليمية "غير القانونيّة"، مشددةً على أنّها انتهاك صريح للقانون الدولي وهي سادس محاولة في أقل من عام لإجراء عمليات تنقيب غير شرعيّة داخل المناطق البحرية لقبرص.

كما أدان الوزراء تصاعد انتهاكات تركيا للمجال الجوي اليوناني، بما في ذلك التحليق فوق المناطق المأهولة والمياه الإقليمية في انتهاك للقانون الدولي، منتقدين الاستغلال المُمنهج للمدنيين من قبل تركيا، والسعي لدفعهم نحو عبور الحدود البرية والبحرية اليونانية بشكل غير شرعي، مكرراً التأكيد على أنّ كلّاً من مذكرة التفاهم بشأن تعيين الحدود البحرية في البحر المتوسط، ومذكرة التفاهم بشأن التعاون الأمني والعسكري، الموقعتَين، في نوفمبر/تشرين الثاني 2019، بين تركيا وفايز السراج، رئيس حكومة الوفاق "غير الدستورية"، تتعارضان مع القانون الدولي وحظر السلاح الذي تفرضه الأمم المتّحدة على ليبيا، كما تُقوّضان الاستقرار الإقليمي، بجانب إدانة التدخل العسكري التركي في ليبيا، وتدفق المقاتلين الأجانب من سوريا إلى هذا البلد.

وعليه، يبدو أنّ الجانب التركي الذي يضم قرابة 83 مليون إنسان، ويتمتّع بقوّة عسكرية كبيرة قد تمكّنه من غزو اليونان لو شاء، غير مدرك للمخاطر المحدقة بالاستفزازات المتواصلة بحق البلاد الأوروبيّة، خاصة عقب إيقاف أنقرة إسطوانتها بالرغبة في الانضمام إلى الاتّحاد الأوروبي، ليغدو معها حاكم أنقرة غير مبال بغضب الأوروبيين، ويخلق بالتوالي رأياً أوروبيّاً موحداً على ضرورة التصدّي المشترك لأطماع أنقرة، التي ظهرت في شمال سوريا وليبيا وقبرص، ويبدو أنّها لن تتوانى عن مطامعها حتّى في اليونان، وإن كان الأمر مقتصراً في الوقت الراهن على البيانات.

برلين تداري على أخطاء أنقرة وتحاول تجنّب الصدام معها

يجمع أنقرة وبرلين تاريخ طويل من العلاقة، يعود إلى الحرب العالمية الأولى، عندما وقّعت ألمانيا اتفاقيّة تحالف عسكري مع الإمبراطورية العثمانيّة في العام 1914، بهدف تحديث وتقوية الجيش العثماني، فيما لجأت حكومة ألمانيا الغربيّة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، لاستقدام العمالة من الخارج، والذين كان الأتراك من ضمنهم، خاصة عقب العام 1961، بعدما قُدّمت تسهيلات كبيرة للمواطنين الأتراك للعمل في القطاع الصناعي، بشروط مُيسّرة لا تتطلّب سوى لياقة جسمانيّة للعمل في القطاعات الصناعيّة، مع توفير تكاليف الانتقالات.

وتشير التقارير إلى أنّ عدد الأتراك الذين أتوا للعمل في ألمانيا بين أعوام 1961 و1973، وصل إلى 750 ألف تركي من بين 2.7 مليون طلب عمل استقبلته ألمانيا خلال 12 عاماً، فيما فَضَّلَ نصف الأتراك البقاء في ألمانيا وبدء حياة جديدة بها، حيث قدِّر عدد الأتراك الحاصلين على الجنسيّة الألمانيّة عام 2011 بحوالي 700 ألف من بين 2.5 مليون تركي متواجدين في ألمانيا.

بين الماضي والحاضر

ويبدو أنّ تشارك الطرفين في الحرب العالمي الأولى، ودور العمال الأتراك في إعادة بناء ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، لا يزال يحظى بوقعه لدى الجانب الألماني، فرغم انتهاكات أنقرة الفاضحة للقانون الدولي وفق الكثير من الجهات الدولية، والتي كان آخرها بياناً مشتركاً من فرنسا وقبرص واليونان ومصر والإمارات، في الحادي عشر من مايو الجاري، إلا أنّ برلين لا تستطيع شدّ الوثاق على أنقرة بدرجة كبيرة.

ولعلّ أوضح ما يمكن الإشارة إليه في هذا المضمار، استمرار تدفّق الأسلحة إلى أنقرة من حليفها السابق في ألمانيا، رغم صدور قرارات أوروبيّة وألمانيّة بضرورة منع تصدير الأسلحة لأنقرة، رفضاً لعملية عسكرية شنّتها على مناطق شمال سوريا في أكتوبر العام 2019، حيث تؤكّد المعلومات تصدّر تركيا قائمة صادرات ألمانيا من السلاح، بمبلغ وصل خلال عام 2019 إلى نحو 1.1 مليار يورو، وفق بيانات وزارة الاقتصاد الألمانية، التي أشارت في الخامس من مايو الجاري، إلى ارتفاع صادرات ألمانيا من السلاح خلال عام 2019 بنحو 43 في المئة.

إدانة للتعاون التركي الألماني

ولا يبدو أنّ المعلومات التي كشفت عنها السلطات الألمانيّة كانت مفاجأة لـ"الإدارة الذاتيّة في شمال سوريا"، التي أصدرت، في السابع والعشرين من يناير الماضي، بياناً ندّدت عبره بموقف الحكومة الألمانيّة الداعم للسياسات الاستيطانية لتركيا في شمال سوريا، إذ قالت: "تتضمن هذه المخططات إقامة مستوطنات على أساس إبادة عرقيّة وتغيير ديموغرافي، ورغبة تركية في خلق الصراعات والتناحر والفوضى في المنطقة، وللأسف يستمدّ النظام التركي دعمه من بعض الدول الأوربيّة ومنهم دولة ألمانيا الاتّحادية التي أعلنت دعمها للمخططات الاستيطانيّة الخطيرة".

إنّ أنقرة علمت من أين يمكن أن تؤكل كتف أوروبا، فابتزّت القارّة العجوز بإرسال المزيد من اللاجئين، وهو ما أشارت إليه المستشارة الألمانية، أنغيلا ميركل، في العاشر من مارس الماضي، من تشديدها على العمل لنقل اتفاقيّة الهجرة الموقعة بين أنقرة وبروكسل إلى مرحلة جديدة. كما ذكرت المستشارة الألمانيّة، في الثالث من مارس، أنّها تؤيّد إقامة منطقة آمنة في شمال سوريا، وهي منطقة آمنة بالنسبة إلى تركيا من حيث أنّها ستنشر فيها مسلحين موالين لها ممن يسمون بـ"الجيش الوطني السوري"، وآمنة لألمانيا من حيث أنّها قد تتيح استيطان عائلات قادمة من مناطق سورية داخلية في أرض هجرها سكانها بفعل العمليات التركية ضدّ "قسد" شمال سوريا، وبالتالي ستكون تلك الفرضيّة الأسوأ لسكّان مناطق شمال سوريا، من مختلف الأقليّات الإثنية والدينية والطائفية، حيث سيعني هذا استيطان آخرين في أراضيهم، وترسيخ تهجيرهم منها.

السياسة الألمانيّة تدعم الصراع

وهو ما ذهبت إليه خبيرة الشؤون الخارجية في حزب "اليسار"، سيفيم داجدلين، التي اعتبرت مواصلة الحكومة الألمانيّة الموافقة على تصدير أسلحة لتركيا بأنّه أمر غير مسؤول، مطالبة بحظر شامل لتصدير الأسلحة لتركيا، ومشدّدة أنّ سياسة تصدير الأسلحة للحكومة الألمانية مروّعة بالنسبة للمنطقة بأكملها، وتخلق باستمرار أسباباً جديدة للجوء، حيث منحت الحكومة الألمانية تصاريح بتصدير أسلحة لتركيا العام 2019، بقيمة 31.6 مليون يورو، لتزيد بذلك عن الضعف مقارنة بصادرات الأسلحة الألمانية لتركيا عام 2018، فيما قالت وكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ)، في العاشر من مارس، إنّ الحكومة وافقت العام 2018 على 58 صفقة توريد أسلحة لتركيا بقيمة 12.9 مليون يورو، بينما وافقت العام 2019، على 187 صفقة بقيمة 31.6 مليون يورو.

ورغم ما أشارت إليه البيانات بأنّ صادرات الأسلحة الألمانية لتركيا قد تراجعت في أعقاب بدء الهجوم التركي على شمال شرق سوريا في 9 تشرين أول/أكتوبر الماضي، حيث لم توافق الحكومة الألمانية في الثلاثة الأشهر الأخيرة من العام 2019 سوى على 5 صفقات بقيمة 3.1 مليون يورو، بسبب اتّخاذ ألمانيا موقف رافض من التوغّل باعتباره مخالفاً للقانون الدولي، لكن الرفض ذلك كان كما يتوضّح لاحقاً، بهدف امتصاص الغضب الشعبي داخل ألمانيا من تخلّي الحلفاء الغربيين عن شركائهم في سوريا، بدليل أنّ صادرات الأسلحة الألمانية قد استُؤنفت مجدداً إلى تركيا، رغم أنّ مسببات قرار وقف تصدير الأسلحة إليها لا زال موجوداً، إذ لا يزال الجيش التركي في شمال سوريا، ولا يزال يمارس سياساته التوسعيّة فيها على قدم وساق.

محاكمة مجرمي الحرب السوريين في ألمانيا.. خطوة باتجاه العدالة

بالتزامن مع التصريحات الأمريكية حول دخول قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا، حيّز التنفيذ في حزيران/ يونيو المقبل، تشهد ألمانيا حراكاً قانونياً متمثلاً بانطلاق جلسات محاكمة الضابط المنشق أنور رسلان، وإياد غريب، بالإضافة إلى البدء بالتحقيق في ضلوع طبيب سوري لاجئ بارتكاب انتهاكات، خلال عمله في مدينة حمص.

فجّر الشهود في قضية رسلان مفاجأة حول تزكية الائتلاف ممثلاً برياض سيف، ضمن برنامج كان موجوداً حينها بين الخارجية الألمانية والمعارضة السورية، ينص على أن تقوم المعارضة بإعطاء أسماء شخصيات مهمة تحتاج الحماية، سواء سياسيين أم عسكريين منشقين وتقوم السفارة بعدها بإرسال فيزا لهم وإعطائهم الحماية العالمية. وبالفعل أتى رسلان وعائلته بموجب هذه الحماية من عمان/ الأردن إلى ألمانيا، وبعدها بمدة قصيرة قام بتقديم طلب اللجوء؛ الأمر الذي دعا المحكمة إلى استدعاء المزيد من الشهود ممن لديهم اطّلاع على تفاصيل القضية.

وتكمن المفارقة أنّ المحكمة الألمانية أتاحت لرسلان فرصة تقديمه معروضاً للدفاع عن نفسه، فيما لم تكن هذه الميزة متاحة أمام معتقلي قسم التحقيق في الفرع 251، والمعروف باسم فرع الخطيب، الذي كان يرأسه، حيث أنّه أنكر قيامه بعمليات تعذيب. لم يكتفِ رسلان في معروضه، بإنكار قيامه بالتعذيب، بل أنكر وجود عمليات تعذيب في فرع الخطيب، جملةً وتفصيلاً، متذرّعاً بحجج من قبيل أن السقف كان عالياً ، ما يجعل عمليات «الشبح» متعذرة، وبأن الفرع كان «مدرسة تثقيفية جميلة»، قبل عام 2011.

يتولّى مهمة الادّعاء ضد الضابط الأمني المنشق أنور رسلان، المحامي السوري أنور البني، الذي يقود فريقاً حقوقياً يسعى لمحاكمة مجرمي الحرب في أنحاء مختلفة من أوروبا، حيث بدأت التحقيقات في مملكة السويد -بالتزامن مع انطلاق محاكمة رسلان- في قضايا رفعها سوريون، أمام القضاء السويدي، ضدّ مرتكبي الجرائم ضدّ الإنسانية، ولكن بسرية تامة، حيث لم يتمّ الإعلان عن أسماء الأشخاص المدّعى عليهم في هذا الإطار، أو هوّيتهم.

وكان أنور البني نفسه أحد المدّعين ضدّ أنور رسلان، حيث التقى برسلان في منفاه في برلين، إذ شاءت الصدف أن يقيما في مبنى طالبي اللجوء نفسه في المدينة التي وصلا إليها بفارق شهرين.

ومن جملة الاتهامات التي يواجهها رسلان، اعتقال البني في أيار/مايو 2006 من أمام منزله في دمشق وسجنه لمدة خمس سنوات حتى إطلاق سراحه في 2011 عند بدء المظاهرات في سوريا، فضلاً عن كونه قام بتعذيب نحو 4 آلاف شخص قُتِل منهم 58 في الفترة الممتدة من نيسان/ابريل 2011 وأيلول/سبتمبر من العام 2012. بالإضافة لاتهامه بارتكاب حالتي عنف جنسي واغتصاب، بحسب لائحة الاتهامات الموجّهة إليه.

كما كان أول من دُعي كشاهد من بين الشهود في هذه القضية ضابط شرطة ألماني. وقالت المتحدثة باسم OLG السيدة بترا زيمرمان: "هناك تسعة مُدَّعين مشاركين من مجموعة الضحايا المحتملين».

المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان (ECCHR) أعلن دعمه للناجين من التعذيب في هذه الدعوى القضائية. موضحاً أن المشاركين هم 16 امرأة ورجلًا من سوريا، تسعةٌ منهم مُدَّعون في القضية، والسبعة الباقون شهود فيها.

وكانت إحدى الشاهدات في قضية رسلان، وهي موظفة سابقة في السفارة السورية بألمانيا، قد نفت مزاعم رسلان بعدم وجود تعذيب في سوريا قبل 2011، والتي تحدّثت عن بعض أساليب التعذيب في سوريا، من قبيل الضرب حتى الموت، والكرسي الألماني.

في سياق متصل، باشرت السلطات الألمانية تحقيقاتها، فيما يتعلّق بالاشتباه بقيام طبيب سوري لاجئ في ألمانيا، بارتكاب جرائم ضد الإنسانية في حمص.

حيث يواجه الطبيب الذي يعمل في مدينة هيسن الألمانية، عدة تهم من بينها إجراء عمليات جراحية لمعارضين دون تخدير، سكب الكحول على الأعضاء التناسلية لأحد لمصاب معارض وحرقه في سيارة الإسعاف، وضربه لمريض مصاب بالصرع، ومحاولة إقحام حذائه في فمه.

وقد أنكر الطبيب هذه التهم، ودافع عن نفسه بأنه كان يعمل بصفة طبيب مدني في مشفى حمص العسكري، فيما ادّعى محامي الطبيب المشتبه بارتكابه جرائم ضدّ الإنسانية بأنّ موكّله، وقع ضحية "افتراءات نابعة من أوساط إسلامية متطرفة».

وتستند جهة الادّعاء ضدّ الطبيب، إلى إفادات أربعة أشخاص، بينهم الطبيبان السابقان في المستشفى العسكري مايز الغجر ومحمد وهبه.

ماتزال قضية محاكمة المنشقين عن أجهزة النظام، ممن ارتكبوا جرائم أو انتهاكات، مثار أخذ ورد، ففي حين يتطلّع السوريون إلى وطن تسوده قيم العدل والمواطنة الحقيقية، والحرية، يذهب بعض الساسة إلى أنّ انشقاق هؤلاء الأشخاص كان مكسباً سياسياً في حينه، مستنكرين رفع دعاوى ضدّهم، بل ويصل الأمر في بعض الأحيان إلى حدّ محاولة عرقلة سير هذه المحاكمات.

المحامي السوري أنور البني حسم الجدل حول هذه المسألة، وأكّد على ضرورة محاسبة مجرمي الحرب أياً كانت انتماءاتهم السياسية، وأياً كان تموضعهم على خارطة الصراع في سوريا، فحقوق الإنسان لا تسقط بالتقادم، والعدالة لا يمكن أن تكون مجتزأة، واعتبر أنّه «لا يمكن منح عفو لشخصٍ ما عن جرائمه بعد تغيير موقفه، تغيرٍ الموقف السياسي لا يجبّ ما قبله حتماً، المجرم هو مجرم قبل تغيير موقفه وبعد ذلك، نحن لا نتحدث عن جرائم عاديّة، إنها جرائم ضد الإنسانية وتمسّ أعداداً هائلة من السوريين».

الحراك القانوني الألماني، المتزامن مع التصريحات الأمريكية حول تفعيل قانون قيصر، ينبئ باقتراب أوان الحقيقة، ويبقى الملفّ الأهم الذي ينتظر تحريكه بشكل فعال دولياً، هو ملف المعتقلين لدى قوى الأمر الواقع الواقع في سوريا، وقوات النظام، والذين يؤمل من هذه المحاكمات الدولية أن تضع حداً لمعاناتهم، وتساهم في تعرية الممارسات بالغة القسوة، التي ترتكب بحقهم.

التهريب بين مصالح التجّار وحاجة المواطن

اعداد وتحرير
بسام سفر

استمرار ارتفاع الاسعار في سوريا

طغت على مواقع الأخبار وصفحات التواصل الاجتماعي، في شهر نيسان الفائت، عملية مصادرة(6) مليون صحن بيض، و(500) طن بندورة نخب إكسترا، حصيلة ما ضبطته الجمارك اللبنانية من البضائع السورية المهرّبة خلال عشرة أيام، وفي شهر أيار عادت بعض الصفحات والمواقع إلى قضية تهريب المازوت والطحين من لبنان إلى سوريا من خلال بثّ تقرير إخباري في قناة تلفزيونيّة. التهريب

وذكر موقع ليفانت، بتاريخ 2020/5/9، أنّ "الطحين المدعوم بدأ يهرّب إلى سوريا لتشهد المعابر غير الشرعيّة زحمة قوافل وشاحنات تعبر جانبي الحدود. وكان قد استأنف المهرّبون عبر المعابر غير الشرعيّة إلى سوريا، عمليات تهريب المازوت وأدخلوا إليها مادة الطحين، وهما مادتان يدعم مصرف لبنان استيرادهما إلى جانب الأدوية عبر تأمين العملة الصعبة للاستيراد، ما يعني أنّ بقاء خطّ التهريب مفتوحاً سيستنزف قدرة الدولة اللبنانية على توفير السلع الأساسيّة للسوق المحليّة، حيث تقدّر قيمة المازوت المهرّب إلى سوريا بنحو(400) مليون دولار سنوياً.

ويتكفّل مصرف لبنان بتأمين نسبة (85 بالمائة) من النقد الذي تحتاج إليه السوق اللبنانية لاستيراد المازوت والطحين، وتشهد محطات الوقود شحّاً بالمشتقات النفطيّة، بسبب تهريب مليوني لتر على الأقل من المادة المدعومة يومياً إلى سوريا عن طريق الهرمل والحدود البقاعيّة، حسبما ذكرت وكالة الأنباء "المركزيّة"، لافتة إلى أنّ سعر صفيحة المازوت في لبنان (9100) ليرة (6 دولارات وفق السعر الرسمي)، أما في سوريا فيعادل سعرها (22 ألف ليرة، 15دولاراً وفق السعر الرسمي).

وكذلك نشر موقع "هاشتاغ سوريا"، أنّ مديرية الجمارك ألقت القبض على شخصين يقودان شاحنتين تحملان بيضاً مهرّباً من سوريا إلى لبنان. وبحسب المصدر، إنّ الشاحنتين كانتا متجهتين إلى منطقة البقاع في لبنان لبيع البيض المهرّب، لافتاً إلى أنّ عمليات التهريب تجري على قدم وساق في أكثر من منطقة حدوديّة، الأمر الذي يدفع ثمنه المواطن السوري المعتاد على تناول هذه الوجبة كونها كانت الأكثر رخصاً مقارنة مع باقي الوجبات.

وأشار المصدر، إلى ازدياد عمليات تهريب المنتجات من سوريا إلى لبنان عبر معابر شرعيّة عدّة، منها العبودية (شمال لبنان)، معبر الجوسية (البقاع)، ومعبر جديدة يابوس (البقاع)، وفي مقابل المعابر القانونيّة توجد عشرات المعابر الحدوديّة غير الشرعيّة بين البلدين، نتيجة التدخل الجغرافي للعديد في القرى السورية واللبنانية. وتبلغ تكلفة صندوق البيض السوري (23 دولاراً) في حين أنّ كلفة صندوق البيض اللبناني تبلغ (30 دولاراً)، لذلك يرغب المواطن اللبناني بالبيض السوري نتيجة فرق السعر بين البلدين.

التهريب والرسوم الجمركية:

التهريب عملية غير مشروعة قانونياً، فهو يحول دون استيفاء الرسوم والضرائب المفروضة لصالح الخزينة العامة، وهو غير محصور بالبضائع الداخليّة بل الخارجية أيضاً، كما أنّ التهريب يرتبط بنوعيّة البضائع ومصدرها، واعتبارها ممنوعة من الاستيراد أو التصدير بشكل نهائي في بعض الأحيان، فإنّ منع التهريب بأدواته وغاياته ليس مقترناً بالجانب المادي والاقتصادي فقط، بل بجوانب أخرى ربما أعمق وأهم.

أما الرسوم الجمركيّة عبارة عن ضرائب تفرض وتجبى على السلع المستوردة بغاية أساسيّة، بداية هي حماية الإنتاج والصناعة الوطنية، قبل الغاية مما توفره هذه الجباية من أموال تصبّ في الخزينة العامة، والتي بعضها مقترن برسوم تفرض على الصادرات، بالإضافة إلى كونها أداة مرتبطة بالسياسات الاقتصادية وغاياتها وأهدافها العامة، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً في بعض الأحيان, كما أنّ الفائض في الميزان التجاري، وهو تعبير عن شراء الدولة، ما هو إلا نتيجة لزيادة الصادرات على الواردات، حيث تعتبر آليات الحدّ من الواردات، المتمثلة ببعض جوانبها بفرض الرسوم الجمركيّة المرتفعة، أحد أشكالها التنفيذيّة.

التهريب وأرقامه:

ظهرت التعاملات التجارية بين سوريا ودول الجوار ما بعد العام 2011، بالاستيراد والتصدير عبر التهريب، حيث وصلت قيمة المهربات من تركيا في العام 2014، أكثر من (1,8مليار دولار). كما أنّ عمليات التهريب بين سوريا وتركيا ما بعد 2011، احتلّت صدارة التبادل التجاري غير النظامي في سوريا. إذ إنّ الأرقام في العام 2014، تجاوزت قيمة المستوردات غير النظامية نحو (1,8مليار دولار)، يليها العام 2011 بقيمة تجاوزت (1,6مليار دولار)، ثم 2015 بقيمة أكثر من (1,5مليار دولار)، و2013 بقيمة (1,2مليار دولار)، وأدناها كان بالعام 2012 بقيمة (497,9 مليون دولار). ويظهر تقرير صحيفة الأيام السورية في2017/1/22، أنّ أبرز المواد التركيّة التي دخلت سوريا هي قضبان حديد، أو صلب من غير الخلائط، أقمشة، عجائن غذائية، معكرونة، شعيرية، مياه معدنيّة ومياه غازية، شوكولاتة ومحضرات غذائية تحتوي على كاكاو، أدوية، مدخرات (جماعات) كهربائية، زيوت نفط وزيوت متحصل عليها من الفلزات القاريّة، ومنتجات زراعية، كالتفاح.

وبالمقابل، بلغت أعلى قيمة للبضائع المهربة من سورية إلى تركيا في العام2011، بلغت (336,4 مليون دولار)، يليه العام 2013، إذ بلغت قيمة المواد المهرّبة (8409 مليون دولار)، ثم العام 2012 بقيمة أكثر من (67,4 مليون دولار)، والعام 2015 بقيمة (515 مليون دولار)، والعام 2014 بقيمة (11,5 مليون دولار).

وتركّزت المواد المهربة على القطن غير المسرّح وغير الممشط، المنتجات الزراعيّة مثل: الزنجبيل، الكركم، الزعتر، وأوراق الغار(الرند). والكاري والبهارات والتوابل، الأسمدة الفوسفاتيّة الكيماوية أو الفلزية، الأقمشة المنسوجة من القطن، التي تحتوي على أقل من (85 بالمائة) وزناً من القطن، ممزوجة بصورة رئيسة أو حصرية مع ألياف تركيبية أو اصطناعية، الأقمشة المنسوجة من خيوط ذات شعيرات تركيبية.

إنّ أرقام التبادل التجاري بين لبنان وسوريا الرسمي وغير الرسمي، تؤكد أنّها وصلت ذروتها في العام 2013 بقيمة أكثر من (523,8 مليون دولار)، يليها العام 2012 بقيمة (293,9 مليون دولار)، وفي العام 2014 بقيمة تجاوزت (241,9 مليون دولار)، وأقلّها العام 2011 بقيمة (214,9 مليون دولار). وكانت أنواع المهرّبات (ثلاجات ومجمدات، منشآت مسبقة الصنع وأجزاء منشآت، مثل الجسور وأجزاء الجسور وبوابات السدود والأبراج والصواري والسقوف وهياكل السقوف والأبواب والنوافذ وغيرها). أما المواد السورية الداخلة إلى لبنان فقد كانت أعلى قيمة لها، في العام2011, إذ تجاوزت (310 ملايين دولار)، ثم (265,9 مليون دولار) في العام 2012، و(181,3 مليون دولار) في العام 2013، وأدناها (124,8 مليون دولار) في العام 2014.

العدالة المطلوبة:

إنّ الرسوم الجمركيّة المفروضة موحدة، والاستثناء فيها هو أنّ الحكومة في بعض قوانينها التشجيعية، منحت بعض القطاعات إعفاء منها ومن رسوم غيرها، إلا إنْ كان الحديث عن المهرب باعتباره مورداً لا يسدّد الرسوم فقط، ومن الواجب تحقيق العدالة بينه وبين المستورد النظامي، كتسوية بين الطرفين في السوق الداخلي على حساب المنتج المحلي والصناعة الوطنية والمستهلك والخزينة والاقتصاد الوطني.

العدالة المشوّهة تغني إعفاء المستورد بشكل نهائي من الرسوم الجمركيّة وغيرها من الضرائب الأخرى، باعتبار أنّ المهرب لا يتهرّب من تسديد الرسوم الجمركيّة فقط، بل جميع الضرائب الأخرى المترتبة على البضائع المهرّبة وصولاً إلى وضعها بالاستهلاك، بغض النظر عن نوعها وطبيعتها، ما يعني أنّه من باب العدالة أن يفتح باب الاستيراد على مصراعيه للسلع والبضائع والخدمات كافة، وهو مطلب قديم متجدّد لكبار التجار والمستوردين. إنّ الغائب الحقيقي هو الحكومة بعجزها عن مكافحة عمليات التهريب وخسارتها للمعركة مع حيتانه، إن كانت هناك معركة حقيقية بالأصل. فالسياسيات الاقتصادية المتّبعة أصلاً تعتبر محابية لهذه الشريحة بغض النظر عن موقع أطرافها من القانون وحيثياته.

إنّ الغاية والهدف الأساسي من فرض الرسوم الجمركية هو الحفاظ على الصناعة والإنتاج الوطني، أمام تغوّل قوانين وأنظمة السوق الرأسمالي المتروكة لحرية حركتها، فالرسوم الجمركية إن لم تستمر تعني المزيد من الخسارة للدولة ذاتها، وتسجيل عجز في الميزان التجاري، وليس خسارة للمواطنين المسحوقين فقط في ارتفاع أسعار المواد الغذائية والقطنية وغيرها من المواد المهربة، إذ إنّ البندورة السورية في الأسواق الخارجية مثل لبنان والسعودية أرخص مما هي عليه في الأسواق السورية، وهذا يقدّم الدليل القاطع على أنّ مصلحة المواطن والبلد تسير في عدم تحرير المستوردات وتخفيض الرسوم الجمركية بما يعني استلاماً أمام البضائع المهربة، مهما كانت نوعيّة هذه البضائع أو طبيعتها. إنّ المهرّبات من السلع والبضائع بعضها وضع بالمنع استيراداً بسبب طبيعتها "المخدرات"، وبعضها الآخر بسبب منشئها، مثل "الإسرائيلية"، وبعضها لنوعيتها، مثل الكثير من الكماليات الترفيهية.

أخيراً، إنّ استمرار سياسات التهريب المتبادل يدلل على وجود حيتان السوق الرأسمالي الليبرالي، الذي يعتمد على المال والمستثمرين على حساب الإنتاج والمنتوج الوطني الصناعي والمستهلك والمواد الأساسية التي يحتاجها المواطن السوري، في ظل غياب الرقابة على الأسواق السورية الداخلية، لمنع المواد المهربة التي تنعكس سلباً على حياة الإنسان السوري ومعيشته، نتيجة ذخر أسواقنا المحليّة بالمواد المهربة.

تونس.. صمود في وجه محاولات "الأخونة"

لعل حسابات حركة النهضة لم تكن دقيقة، حين أصرّ "مرشدها" راشد الغنوشي على اعتلاء كرسي رئاسة البرلمان، بعد حصول الحركة على أغلبية بسيطة في مقاعد البرلمان، حيث باتت تحرّكاته مرصودة بشكل أكبر، كونه يرأس اعلى سلطة في البلاد (البرلمان)، وبالتالي فإنّ تصرفاته واتصالاته وعلاقاته باتت تمثل الدولة التونسية، وليس فقط حركة النهضة، وهذا ما لم يكن في الحسبان فيما يبدو.

في ممارسة الديمقراطية، من حقّ الأحزاب، سواءً أكانت على شكل كتل برلمانية أو النواب بشكل فردي، مساءلة أي مسؤول حكومي في حال تجاوز الخطوط في ممارسة عمله الحكومي والوظيفي، وفيما يبدو أن راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة يتصرف داخل البرلمان التونسي بذات العقلية الإقصائية التي يتعامل فيها مع اعضاء الحركة، والتي أدّت – هذه التصرفات- إلى استقالات من الحركة قبل الانتخابات البرلمانية الأخيرة. حيث كشف بعض قياديي الصف الأول في النهضة، الديكتاتورية والإقصائية التي يتعامل بها الغنوشي مع أعضاء الحركة، وكان جلياً حين رفض بشكل مبطن دعم ترشيح القيادي "عبد الفتاح مورو" لرئاسة تونس، على اعتبار أن الشيخ السبعيني قد يشكّل خطراً على مكانته في الحركة.

على الرغم من نفي راشد الغنوشي علاقته مع التنظيم العالمي لإخوان المسلمين، إلا ان كل تصرفاته وتبعيته تدلّ بشكل واضح على خضوعه لأوامر التنظيم العالمي الذي تحتضنه تركيا وتموّله قطر، وهو ما جعل أحزاب تونسية عدة تقف في وجه هذه الممارسات والتصرفات، عبر تقديم طلبات إطاحة لمجلس البرلمان التونسي، لمساءلة رئيس البرلمان حول علاقاته مع تركيا، والتدخّل في النزاع الليبي الذي قد يورّط البلاد في المستنقع الليبي، الذي بات يشكّل ثقباً اسود في منطقة المغرب العربي، حيث تسعى دول الإقليم للوصول إلى حل سياسي يجنّب المنطقة مزيداً من القتال والعنف.

الغنوشي يدير الشؤون التونسية من أنقرة

في حدث اعتبره المراقبون زلزالاً في السياسة التونسية، عندما وصل راشد الغنوشي إلى انقرة في زيارة غير مبرمجة سابقاً، على إثر فشل تمرير حكومة "الحبيب الجبلي" المقرّب من الغنوشي، خصوصاً أن الإعلام التركي الرسمي تحدث عن زيارة الغنوشي باعتباره "رئيساً للبرلمان التونسي"، وليس رئيساً للحركة الإخوانية، وعلى الرغم من أن الغنوشي والشق الموالي له في النهضة سعيا جاهدين لتغليب الصفة الحزبية للزيارة، فإن الحادثة فضحت الوجه الذي لطالما حاول الإخواني إخفاءه، وهو ارتباطه الأيديولوجي والسياسي بأردوغان، إلى درجة أن بعض المحللين استنكروا كيف باتت شؤون تونس تدار من أنقرة.

ارتبط فضحه نواب بالبرلمان التونسي، خلال جلسة مساءلة للغنوشي على خلفية لقائه بالرئيس التركي، متهمين إياه بفتح ممرات لتهريب السلاح إلى مليشيات الوفاق في ليبيا، ضمن أجندة تركية معدة سلفا بالبلد المجاور، حيث اتهمه بعض نواب البرلمان بارتباطه المباشر بالإخوان المسلمين، حيث قال أحد النواب موجهاً كلامه للغنوشي أنتم (النهضة) فرع من (جماعة الإخوان)، وتلعبون دوراً مهماً فيها، وتقدّمون خدمات للجماعة في المنطقة لحسابها وغيرها، وهذا خطير ويهدّد أمن تونس، وأكّد النائب التونسي: "ما زلتم مستهترين بأمن التونسيين، ولكم علاقات بالدواعش والجهاز السري للإخوان"، في إشارة إلى جهاز عسكري سري شكلته "النهضة" لتنفيذ الاغتيالات وتصفية المعارضين.

ولعل الضربة القوية التي تلقاها تنظيم الإخوان المسلمين في تونس هو رفض البرلمان التونسي لاتفاقيتين تجاريتين بين تونس من جهة، وكل من قطر وتركيا من جهة أخرى، حيث تعطي هاتان الاتفاقيتان امتيازات كبيرة للتدخل التركي في الاقتصاد التونسي بشكل واسع، حتى أن أحد النواب اعتبرها اعتداء على سيادة تونس، حيث كان من المنتظر أن يعقد البرلمان التونسي، جلستين متتاليتين للنظر في مشروعي قانون، يتعلق الأول باتفاقية بين الحكومة التونسية وصندوق قطر للتنمية حول فتح مكتب له بتونس، أما مشروع القانون الثاني، فيشمل اتفاقية للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمار بين تونس وتركيا، ويسمح – في حال إقراره- لرجال الأعمال الأتراك بالتملك في تونس. إلا أن الرفض الشعبي والبرلماني لمشروعي الاتفاقيتين، وللمخطط الإخواني الكامن وراءهما، أجبر البرلمان على تأجيل التصويت عليهما، وسط اتهامات للغنوشي باستغلال سلطته لتمكين أنقرة والدوحة من مزيد من التغلغل وإحكام القبضة على الاقتصاد التونسي.

الغنوشي يساند السراج تحت غطاء "الحل السياسي"

في سابقة خطيرة "هنأ" رئيس البرلمان التونسي راشد الغنوشي لرئيس حكومة الوفاق الليبية فايز السراج "بتقدم قواته نحو قاعدة الوطية"، على الرغم من ادّعائه دعم الحل السياسي في ليبيا، وجلوس أطراف النزاع على طاولة الحوار، حيث أكد الغنوشي في عدة مناسبات أنه لا حل عسكرياً للصراع في ليبيا، وعلى ضرورة العودة للمسار السياسي، وأن تونس تتأثر مباشرة بكل ما يحدث في ليبيا، ويهمها عودة الأمن والاستقرار للبلاد.

وكان قد اعتبر بعض النواب ان ما قام به الغنوشي هو تجاوز لدور الدولة ورئيسها، الذي هو فقط بيده صلاحيات السياسة الخارجية، وتحرّك الغنوشي تحت مبرر "الدبلوماسية البرلمانية"، فيه تجاوز للسلطة وضرب للأعراف وللنواميس الدبلوماسية المتعارف عليها، باعتبار أن النظام الداخلي للبرلمان يتحدث عن دبلوماسية برلمانية، في حدود تشبيك العلاقات مع برلمانات دول أخرى فقط.

وكانت محاولات حركة النهضة لكسر الحياد الدبلوماسي التونسي تجاه الأزمة الليبية قديمة، حيث حاول رئيس الحركة راشد الغنوشي آنذاك بالضغط على الرئيس التونسي السابق، قايد السبسي، لاتخاذ موقف داعم لتلك المليشيات، التي تحتفظ بعلاقات وطيدة مع حركة النهضة الإخوانية، خاصة تنظيم "فجر ليبيا"، الذي يترأسه عبد الحكيم بلحاج، رئيس الجماعة الليبية المقاتلة، حيث أنّ مصادر مطلعة على هذه الكواليس، أفادت بأنّ الرئيس التونسي، الباجي قايد السبسي، رفض طلباً سرياً من راشد الغنوشي، بجعل ميناء "الكتف"، الموجود بين قردان على الحدود التونسية الليبية، منصة لتمرير الأسلحة الثقيلة والخفيفة إلى حكومة فائز السراج، وقد سجل في هذا الإطار، عدد من الناشطين في المجال السياسي، وجود حملات داخل مساجد تقودها قيادات عليا ووسطى في حركة النهضة، لتكفير الجيش الوطني الليبي.

الغنوشي تحت سطوة المساءلة البرلمانية

لا يستطيع راشد الغنوشي، رئيس حركة النهضة الإخوانية، ورئيس البرلمان التونسي، بأي حال من الحوال الهروب من المساءلة البرلمانية، على الرغم من رفض مكتب البرلمان طلب الحزب الدستوري الحر، الذي تترأسه النائبة عبير موسى، التي تصرّ على مساءلة الغنوشي حول الطائرة الرئاسية التركية التي هبطت في تونس، دون معلومات عنها حيث اتهم الغنوشي بأنه يسهّل دخول اسلحة لدعم قوات الوفاق، على الرغم الحظر المفروض على توريد الأسلحة لليبيا.

بدأ الحزب الدستوري الحر اعتصاماً مفتوحاً، داخل مقر البرلمان التونسي، للضغط على البرلمان، من أجل مساءلة الغنوشي حول تجاوزه صلاحياته، وتهنئة السراج، في دليل واضح على وقوف الغنوشي الذي يرأس البرلمان إلى جانب طرف في النزاع الليبي، ما يعني أنه لا يقف على مسافة واحد من أطراف النزاع، حيث دخل أعضاء كتلة الدستوري الحر بإضراب الجوع التدريجي لإجبار الغنوشي للخضوع للمساءلة البرلمانية. وساند الدستوري الحر عدة أحزاب واصدروا بياناً طالبين من الرئيس قيس سعيّد الرد على ما ورد من مواقف راشد الغنوشي، "وهي مواقف تصب في خانة الاتهامات الموجهة لتونس بتقديم الدعم اللوجستي لتركيا في عدوانها على ليبيا"، بحسب البيان.

واعتبرت أحزاب (التيار الشعبي، والعمال، وحركة تونس إلى الأمام، والحزب الاشتراكي، والحزب الوطني الديمقراطي الاشتراكي، والقطب، وحركة البعث) الاتصال "تجاوزاً لمؤسسات الدولة، وتوريطاً لها في النزاع الليبي إلى جانب جماعة الإخوان وحلفائها". دعت الأحزاب القوى والمنظمات الوطنية لـ" اتخاذ موقف حازم" تجاه الغنوشي وجماعته، الذين "يحاولون الزجّ بتونس في النزاع الليبي، وتوريطها مع الاحتلال التركي، وهو ما يشكل خطراً كبيراً على تونس والمنطقة".

وعلى الرغم من الضغط البرلماني على راشد الغنوشي الذي وصل حد المطالبة بعزله من رئاسة البرلمان، كونه يخرق الأنظمة المعمول بها تحت قبة البرلمان، إلا ان هذا الأمر لن يخرجه من عباءة تنظيم الإخوان الذي ارتبط بهم فكرياً وإيدلوجياً من جهة، وتقاطع المصالح السياسية والمالية التي جعلت منه أحد أثرياء تونس، سيمضي الغنوشي في تعميق علاقته بأنقرة وتلقّي الدعم من الدوحة وتقديم المساندة اللوجستية لطرابلس، لتأكيد ارتباطه الكلي مع التنظيم العالمي للإخوان.

راشد الغنوشي

وليد البني لليفانت: سبب استمرار النظام السوري هو كونه ممسوكاً وليس متماسكاً!

اعداد
نور مارتيني

وليد البني

*تصريحات مخلوف مؤخراً وتزامنها مع ما كتبه بعض الإعلام الروسي هو خلافات بين مافيا الفساد

*لا نستطيع الحديث عن تصدع النظام فالنظام ممسوك جيداً بقوى خارجية

*مسار أستانة يفتقد للدعم الغربي (الأوربي الأمريكي)، الذي لايزال متمسّكاً بالقرار ٢٢٥٤ ومقررات جنيف

*سيفرض قانون قيصر عقوبات على كل من يفكر بالتعامل مع مؤسسات النظام، وهذا سيشمل الكثير من المؤسسات الروسية والإيرانية

*أعتقد أن مقررات جنيف والقرار ٢٢٥٤ قد وضعوا خطة واقعية للانتقال السياسي

شهدت الآونة الأخيرة مدّاً وجزراً فيما يتعلّق بنفوذ جميع القوى الفاعلة على الأرض، فبعد شتاءٍ بالغ السخونة، تخلّله تقدّم ميداني للنظام على جبهات حلب وإدلب، ليتوقّف عند سراقب التي باتت بؤرة خلافية بين "الضامنين الروسي والتركي"، وفق اتفاق خفض التصعيد الموقّع في 5 آذار/ مارس المنصرم، بدأ الطرفان بتسيير دوريات روسية- تركية مشتركة، تزامن ذلك مع تصاعدٍ لنشاط التنظيمات المتطرّفة في المنطقة ككل.

على الصعيد السياسي، بدأ الخطاب السياسي الروسي يظهر حالة الامتعاض الشديد من قبل الشارع الروسي، فيما يختصّ بسياسات بشار الأسد، والفساد المالي للنظام، سيما بعد توقيع اتفاقية إيجار ميناء طرطوس للروس لمدة 49 عاماً، وطرد أعداد ضخمة من العاملين فيه. كلّ هذه التطوّرات، وغيرها تظهر أن مشهداً سياسياً جديداً تجري صياغته في سوريا، وللوقوف على طبيعة هذا المشهد التقت ليفانت نيوز بالطبيب، والمعارض السوري البارز وليد البني. يعتبر البني واحداً من رموز "الليبرالية الوطنية" في سوريا. حيث اعتقل سابقاً في إطار اعتقالات ربيع دمشق في مطلع أيلول/سبتمبر 2001. وحكم عليه بالسجن خمس سنوات، ثمّ أطلق سراحه عام 2006.

وفي كانون الأول 2007 عادت السلطات الأمنية واعتقلت البني على خلفية انتخابه في الأمانة العامة لإعلان دمشق. أفرج عن وليد البني في 17/06/2010 بعد أكثر من عامين ونصف من السجن، وكان من المشاركين في الحراك الثوري السلمي منذ أيامه الأولى. داهمت قوات الأمن منزل الدكتور البني عام 2011، واعتقلته مع ولديه. وفي الأسبوع الثاني من تشرين الأول/ أكتوبر 2011 قررت محكمة استئناف الجنح بريف دمشق الإفراج عن البني ومحاكمته طليقاً.

غادر سوريا إلى مصر وانضم للمجلس الوطني السوري واختير مسؤولاً عن العلاقات الخارجية. كتب مع عبد العزيز الخيّر وهيثم مناع في النصف الثاني من كانون الأول/ديسمبر 2011 مذكرة التفاهم بين هيئة التنسيق والمجلس الوطني التي جرى إجهاضها بتدخلات إخوانية.

■ **هل تعتقد أنّ المجتمع الدولي يتحضّر لمرحلة "اليوم التالي لسقوط النظام"، وما هي قراءتك للمؤشرات الدولية والإقليمية من تصعيد إعلامي روسي وانحسار موجة الدّعوات العربية لعودة النظام إلى جامعة الدول العربية؟**

لا يوجد ما يوحي بأن المجتمع الدولي يتحضّر لما بعد الأسد، وتصريحات مخلوف مؤخراً، وتزامنها مع ما كتبه بعض الإعلام الروسي، هو خلافات بين مافيا الفساد على ما تبقى من الكعكة السورية. تحضيرات اليوم التالي تتطلب إشارات مختلفة تماماً، من مثل محادثات روسية غربية حول سورية، تقارب أوروبي تركي حول نفس الملف.

إلى الآن تبدو المواقف التركية الأوربية متباعدة، وهذا يشرح سبب تخالف أردوغان مع بوتين وخامنئي، توتر واضح في العلاقات الروسية الإيرانية، أو بداية تراجع إيراني أمام المطالب الغربية، إضافة إلى تحرك غربي دولي لمحاولة خلق بديل واقعي غير متوفر حتى الآن.

■ **كيف تقرأ الرسائل الإعلامية التي يوجّهها رامي مخلوف، من هي الفئة المستهدفة من هذه الرسائل، وهل تؤيّد الطروحات التي اعتبرت أنّها مؤشّرات تصدّع في هيكل النظام السوري؟**

خطابات رامي مخلوف تدلّ على أن الصراع بين أجنحة المافيا الحاكمة أصبح كبيراً، لدرجة اضطرار رامي لإخراجه إلى العلن، وهو يحاول استعطاف البيئة التي يعتبرها حاضنة النظام، والإيحاء وكأن الجناح الآخر من المافيا (أسماء الأسد وعائلتها يحاول الهيمنة على موارد البلد لغير صالحها) لكننا لا نستطيع الحديث عن تصدّع النظام، فالنظام ممسوك جيداً بقوى خارجية، وبقاؤه يعتمد على كونه ممسوكاً وليس متماسكاً.

■ **اعتبرت من خلال منشور نشرته على صفحتك الشخصية على فيسبوك، أنّ الأزمة الحالية قد لا تفضي إلى سقوط النظام السوري، ما هي البدائل المتاحة للتعامل مع النظام السوري دولياً بعد التسريبات الأخيرة حول فساده وضلوعه في تسويق مخدّرات حزب الله، فضلاً عن استهداف المدنيين بالسارين على الرغم من العقوبات الأمريكية وتقرير منظمة حظر السلاح الكيماوي الأخير؟**

فساد النظام واستخدامه للكيماوي، وتهريب المخدرات واستخدام الأموال الناتجة عنها لتقوية نفسه وقاعدته أمور متداولة في الإعلام ومعروفة منذ مدة طويلة، واعتباري أن ما يجري ليس بالضرورة سيؤدي إلى سقوط النظام، لأن سقوط النظام يحتاج إلى مقدمات مختلفة ذكرتها آنفاً.

■ **إلى أي حد قد ينجح مسار أستانة في الوصول إلى معادلة قابلة للتطبيق في سوريا، خاصة وأنّ كلّ القوى اللاعبة على الأرض في الملف السوري ممثلة في هذا المسار؟**

مسار أستانة يفتقد للدعم الغربي (الأوربي الأمريكي)، الذي لايزال متمسّكاً بالقرار ٢٢٥٤ ومقررات جنيف. وبدون رضىً عربي، وبالتالي فإنّه في حال توفّر دعم عربي (اقتصادي) فلن يكتب لأي مقررات تصدر عن أستانة النجاح ولن تكون قابلة للتنفيذ. فالعرب لن يجرؤوا على تقديم دعم مالي لإعادة الإعمار دون إذن أمريكي، والغرب لن يقدم دعماً لاتفاق يخالف ٢٢٥٤، واقتصاد روسيا وإيران المتهاوي لوحدهما لن يكون قادراً على دعم استمرار أي اتفاق.

■ **كمناضل سوري قديم، خبر أساليب النظام القمعية وقاسى في سجونه، حيث أنّك اعتقلت عدّة مرات على خلفية مواقفك السياسية منذ بداية "حركة إحياء المجتمع المدني"، هل تعتقد أنّ الطروحات الدولية ستكون مطابقةً لرؤى السوريين حول المستقبل؟ أم أنّ السوريين هم اللاعب الأضعف على أرضهم؟**

محدّدات القبول الغربي لأي حلول في سورية، هو أن ينتج عن هذه الحلول دولة قابلة للاستقرار، وغير خطرة على جوارها والعالم، وهذا بالضرورة يتطلب نوعاً من العدالة، التي ليس بالضرورة ستكون متوافقة مع ما يتمناه الكثيرون ممن ثاروا على الطاغية. لكن يجب أن تطمئن غالبية السوريين إلى أن الجور والظلم الذين عانوا منهما مراراً لن يتكررا ابداً، وأن سوريا ستضمن الحرّية والأمان لجميع مكونات الشعب السوري دون استثناء، وأن لا يتعرضوا للانتقام أو الظلم مرة أخرى.

■ **معتقلو سوريا، وكنت واحداً منهم لسنوات عدّة يمثلون أحد أهم الملفات التي لم يحدث أي تقدّم بشأنها، ومع تعدّد قوى الأمر الواقع على الأرض السورية، بات الموضوع أشدّ تعقيداً، نظراً لتعدّد الأطراف الضالعة في الانتهاكات، كيف ينبغي معالجة هذا الملف؟ وهل يمكن الوصول إلى تسوية مع تجاوز هذا الملفّ الجوهري؟**

أعتقد أن كلّ من يريد لسورية الاستقرار، عليه أن يقرّ بحقيقة إنصاف من تعرّض للظلم، ووضع طريقة لمحاسبة مرتكبي الانتهاكات من جميع الأطراف، بحيث نضمن عدم تعرّض السوريين بمختلف انتماءاتهم لهذه الانتهاكات مرة أخرى، مع فتح الباب للتسامح مع العناصر التي لم يكن لها دور قيادي أو صاحبة قرار في ارتكاب هذه الانتهاكات.

■ **هل يسهم الانهيار الأخير في الاقتصاد السوري إلى الدّفع باتجاه تفعيل العقوبات على النظام ؟ أم أنّه سيكون ورقة ضغط إضافية على الشعب السوري للقبول بالتسويات الدولية؟**

أعتقد أن العقوبات على النظام ستشتدّ، وأيضاً سيفرض قانون قيصر عقوبات على كل من يفكر بالتعامل مع مؤسسات النظام، وهذا سيشمل الكثير من المؤسسات الروسية والإيرانية. وفي نفس الوقت سيتم اتخاذ إجراءات لتخفيف المعاناة عن المواطن السوري العادي، لكن هذه الإجراءات ستراعي موضوع عدم تمكين النظام من الاستفادة منها لتقوية مؤسساته القمعية، وتشديد قبضته على السوريين الواقعين تحت هيمنته.

■ **ما هي رؤيتك للشكل الأمثل لإدارة الأمور في سوريا، في حال سقوط النظام السوري، وهل تعتقد أنّ ما يشاع عن مجلس انتقالي مشترك بين النظام والمعارضة قابل للتطبيق على أرض الواقع؟**

أعتقد أن مقررات جنيف والقرار ٢٢٥٤ قد وضعوا خطة واقعية للانتقال السياسي، فلا بدّ من مرحلة انتقالية برعاية دولية (توافق روسي غربي) تتيح للسوريين وضع أسس استقرارهم بانفسهم، وتشجيعهم عبر الوعود بالاستقرار والازدهار، للقبول بدستور عصري يضمن الحقوق الدينية والقومية والثقافية لجميع مكونات الشعب السوري، ضمن الحفاظ على وحدة سورية، وقابليتها للتعافي من الكارثة التي ضربتها وإرساء قواعد الاستقرار والازدهار.

اتركوا محاكمة رسلان وغريب تسير بمنحاها القانوني السليم

رياض علي

كثر الأخذ والردّ حول المحاكمة التي تتم أمام المحكمة الألمانية في كوبلنز بمواجهة كل من أنور رسلان وإياد غريب، المتّهمين بارتكاب جرائم ضدّ الإنسانيّة عندما كانا يعملان في استخبارات النظام السوري، بين مؤيدٍ لهذه المحاكمة ومعارضٍ لها.

فالمؤيد يرى بأن مثل هذه المحاكمات تعتبر إنصافاً لكلّ من يدّعي بأنّه كان ضحيّة للتعذيب والحرمان من الحريّة بدون وجه حق والانتهاكات الجنسيّة وغيرها من الانتهاكات لحقوق الإنسان المدّعى بارتكابها من قبل المذكورَين. وإنّ انشقاق المتهَمَين هو موقف إنساني يُحترم لكن هذا لا يعني أن نلزم الضحايا بالتنازل عن حقوقهم التي يدّعون بها ولا سيما أنّ تلك الحقوق تبنى على أساس الانتهاكات المروّعة لحقوق الإنسان والتي يمكن أن تصنّف كجرائم ضدّ الإنسانيّة، والمعارض لمثل هذه المحاكمات يرى بأنّ الوقت لم يحن بعد لمثل هذه المحاكمات، بحجّة أنّها ستعزّز من موقف النظام السوري وسيظهر أمام مؤيديه بأنّه كان على حقّ وبأنّه قادر على حماية من وقفوا معه واستمروا في الانتهاكات بحق الشعب السوري المنكوب الذي "أجرم" حينما طالب بالحرية والكرامة، وبأنّ كل من خرج من حظيرة الطاعة والذلّ سيكون عرضة للملاحقة والتشفّي من قبل إخوتهم "الثوار".

والحقيقة أنّ لكل طرف حججه ومبرراته، وكل منهم يحاول شدّ اللحاف لطرفه ولو كان ذلك على حساب المنطق السليم، وكان من الممكن تجاوز كل هذا السجال والجدال لو سارت الأمور بمنحاها الطبيعي دون تهويل من هذا الطرف أو ذاك، ونقصد بمنحاها الطبيعي هو أنّه كان من المفترض أن يُنظر للأمر على أنّه عبارة عن محاكمة لأشخاص كانوا بموقع المسؤوليّة في فترة ما من عمر الثورة، ولا يهمّ من الناحية الجزائيّة طول المدة أو قصرها، متّهمين من قبل بعض السوريين بأنّهم قد ارتكبوا الانتهاكات بحقّهم خلال فترة اعتقالهم، وبناء عليه قامت النيابة العامة في المحكمة الألمانيّة بتحريك الدعوى العامة بحقّهم، وعلى طرفي الدعوى، المدّعين والمتهمين، تقديم أدلتهم ودفوعهم، ومن ثم ستنظر فيها المحكمة وتصدر قرارها وفقاً لتلك الأدلّة والدفوع ووفقاً لدرجة اقتناعها بها.

فمن غير المعقول أن نجاري الفريق المعارض لهذه المحاكمة بالقول بأنّ انشقاق المتهَمَين في فترة مبكرة من عمر الثورة يعفيهم من المساءلة القانونيّة، سيما وأنّ الجرائم المسندة إليهما، قد تصنّف في خانة الجرائم ضدّ الإنسانيّة، وهي جرائم تتحدّى الحصانة وفقاً لنظام روما للمحكمة الجنائيّة الدوليّة لعام 1998، بمعنى أنّه لا يمكن لأيّ شخص كان، ومهما كان موقعه الوظيفي أن يتملّص من المحاسبة والعقاب إن توفرت الأدلة الكافية بحقّه أمام المحكمة الناظرة في الدعوى، وبالتالي فإنّ ترك هؤلاء المتهَمَين للنظام السوري وتخليهما عن وظائفهما ومكاسبهما التي كانا يتمتعان بها لا يمكن أن يعفيهما من المسؤوليّة بخصوص الادّعاءات التي وجهت إليهما. في حال صحّة الادّعاء وإثباته.

ثم إنّ المثول أمام المحكمة ليس عاراً أو فضيحة كما يتخيّله البعض، فلكلّ شخص الحق بالادعاء على خصمه أمام المحكمة، ويقع عبء الإثبات على الطرف المدّعي ومن حقّ الطرف المتّهم إنكار تلك الادعاءات ودحضها، وفي حال عدم ثبوت الادعاء ستحكم المحكمة قطعاً ببراءته من الجرم المسند إليه، إذ ليس كل من قُدِّمَ للمحاكمة هو مجرم، وفقاً للقاعدة القانونية المعروفة التي تقول بأنّ كل متهم بريء ما لم تثبت إدانته بحكم بات مكتسب الدرجة القطعية.

كما إنّ القول بأنّ هذه المحاكمة ستعزّز موقف النظام السوري أمام مؤيديه كما ذكرنا سابقاً، فهو برأينا يجانب الصواب، بل على العكس من ذلك تماماً، إذ إنّه إذا ثبت أمام المحكمة بأنّ أعمال التعذيب والقتل والإساءات الجنسيّة قد وقعت في فرع الخطيب وهو أحد أشهر الأفرع الأمنيّة للنظام، ويقع في قلب العاصمة دمشق، وذلك بغضّ النظر إذا كانت قد ارتكبت من قبل المتهمين أنفسهم أو من قبل غيرهم، أي بغض النظر عن الحكم ببراءة المتهمين أو إدانتهم.

إنّ ذلك سيشكل صفعة قويّة في وجه النظام، إذ إنّ الأخير لا يزال يتبجّح كعادته بعدم صحة الإدعاءات بارتكاب مثل هذا النوع من الانتهاكات من قبل أفرعه الأمنية والعسكرية والميليشيات الموالية له، بحجة أنّها عبارة عن تقارير تصدر عن منظمات حقوقية أو جهات إعلاميّة مسيَّسة ومدعومة من الخارج، لكن لو تمّ إثبات ذلك بموجب حكم محكمة محايدة ومستقلّة، كالمحكمة الألمانية فسيصبح موقف النظام أضعف بكثير مما كان عليه سابقاً، مع قناعتنا بأنّه لن يتوقف عن سوق الحجج الواهية والأعذار القبيحة التي لن تقنع أحداً.

كما أنّ الطرف الآخر (المؤيد للمحاكمة) قد ذهب بعيداً في تهويل الأمر وكأنّ هذه المحاكمة ستأتي بالزير من البير، إذ ليس دقيقاً بأن هذا الإجراء يعتبر جزءاً من مسار العدالة الانتقالية الذي يرغب كل توّاق للعدالة والحرية في سوريا بالوصول إليها في يوم ما، فالعدالة الانتقاليّة وكما هو واضح من التسمية بأنّها مجموعة الإجراءات التي يفترض تطبيقها في المرحلة الانتقالية، أي مرحلة الانتقال أو التحوّل من فترة نزاع مسلح إلى مرحلة السلم والاستقرار أو الانتقال من نظام قمعي استبدادي إلى نظام ديمقراطي تعددي، ونستشهد هنا بتعريف منظّمة الأمم المتّحدة لمفهوم العدالة الانتقالية حيث عرفتها بأنّها "كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركة من تجاوزات الماضي الواسعة النطاق بغية كفالة المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة".

ونحن في سوريا لم نصل بعد إلى تلك المرحلة التي يمكن فيها وصف تلك الانتهاكات بأنّها أصبحت جزءاً من الماضي، حيث لا يزال حمام الدم جارياً في سوريا، وبالتالي لا يمكننا أن نصف أي إجراء يتم في الوقت الحالي بأنّه جزء من العدالة الانتقالية، مع أنّه من الممكن أن يكون عاملاً مساعداً في تطبيق العدالة الانتقالية مستقبلاً، وقد يوفر على القائمين تطبيق هذا البرنامج شيئاً من الجهد والوقت.

ناهيك عن أنّ العدالة الانتقاليّة لا تقتصر فقط على الآليات القضائية، بل تشمل أيضاً عدّة آليات أخرى كما أشار ذلك التعريف المذكور أعلاه، ومنها مثلاً آليات الإصلاح المؤسساتي لبعض المؤسسات التي كانت مسؤولة عن تلك التجاوزات والانتهاكات، وإن كانت درجة المسؤولية تختلف من مؤسسة لأخرى، وذلك لتفادي تكرار حدوث تلك التجاوزات مستقبلاً، كمؤسسات الجيش والأمن والشرطة والقضاء، وآليات جبر الضرر أي التعويض عن الضرر المادي والمعنوي الذي لحق بالضحايا، مما يعني أنّ هذا المسار طويل وشائك ولا يمكن اختزاله بإجراء يتمّ هنا أو هناك، بل قد تستدعي الظروف التي ترافق هذه العملية الاستغناء عن تطبيق بعض الإجراءات أو تأجيلها أحياناً، وتجارب الدول كثيرة في هذا المجال وليست متشابهة بل الظروف المحيطة بكل تجربة هي التي كانت ترسم المسار في أكثر الأحيان.

قصارى القول، لايمكن لأحد أن يصادر حقّ الضحايا في مقاضاة من يعتقدون بأنّ لهم يد في الانتهاكات التي ارتكبت بحقهم، والقول بأنّ انشقاق هؤلاء وتركهم للنظام في فترة مبكرة يمكن أن يكون شفيعاً لهم بعيد عن المنطق، إذا ثبت ارتكابهم لأفعال تنتهك حقوق الإنسان، فمائة ألف بيان انشقاق قد لا تُنسي الضحايا لحظات التعذيب والأسى المكدَّسة في مخيلتهم، وبالمقابل لا يمكن أن نوهم الضحايا بأنّ مسار العدالة الانتقالية قد بدأ في سوريا، كون هذا المسار يتطلّب الكثير من الشروط التي لم تتحقق بعد للأسف.

صور (سيزر) لضحايا التعذيب في معتقلات النظام السوري (يمين) وأنور رسلان (يسار)

إعادة إعمار و(استعمار) سورية

د. كمال اللبواني

الغريب والملفت للنظر أنّ معظم الدول تتنافس وتتسابق على ضمان حصّتها من إعادة الإعمار في سورية، والمنطقي أن تتهرّب الدول المانحة من هذه المسؤوليّة الباهظة التي ستكلّف ما يفوق نصف تريليون دولار من دون حساب التضخّم الطارئ الجديد الذي قد يضاعف هذا المبلغ.

مبالغ ضخمة ستقدّم لدولة مدمرة وشعب منكوب يحتاج لعقود لكي يرمّم جراحه ويبني بلده، فما هذا الكرم المفاجئ الذي تبديه هذه الدول تجاه سورية (مع أنّها كدول تعاني أصلاً من أزمات وعجز وديون هائلة)؟، سؤال محير فعلاً، لكن هذه الحيرة تزول تماماً عندما ندرك أنّ موضوع إعادة الإعمار هذا، هو مجرد عنوان وشعار يخفي مضمونه الحقيقي، الذي يعني وضع اليد على ثروات سورية وقدراتها، واستعمارها اقتصادياً لفترة زمنية طويلة جداً.

فالهدف هو ربط اقتصادها الجديد مصيرياً بالتروستات المالية الكبرى، وتحويل شعبها لمجرد عمال في وطنهم الذي لا يملكونه فعلياً، وبالتالي نقل الاستعمار من شكله السياسي العسكري القمعي (الاحتلال ونظم الاستبداد)، لشكله الاقتصادي الديموقراطي الناعم المحكوم بالبيروقراط الليبرالي. فلا أحد يلغي إرادة الشعب بالقمع، بل تترك له الحرية في أن يختار، لكن ضمن إمكانيّات هم حدّدوها له.

ذات الدول التي ساهمت في إطالة أمد الحرب، ومنعت الثورة من إسقاط النظام، وعملت على تعميق الضرر والخراب الذي طال كل شيء، بدءاً بالسماح لبشار باستخدام كل آلة القتل والدمار ضد شعبه، ومروراً بالسماح لإيران ومليشياتها ثم جيوش الدول العظمى بذرائع مختلفة، منه الإرهاب، نهاية بمشاريع إخراج إيران. كل هذا الإصرار على التدمير الشامل، يقابله اليوم إصرار على إعادة الإعمار الجذري، وذات الدول التي تغاضت عن سلوك النظام الذي أطلق ورشة التدمير المركزي لتدمير كل الوطن، وعن استعانته بدول وجيوش تسانده، وتركت له المجال ليطيل أمد هذه الورشة لما يقارب العشر سنوات على مرأى ومسمع المجتمع الدولي وبتدليس من الأمم المتّحدة ذاتها التي لعبت على تضييع الوقت وتغطية هذه السياسة.

بعد أن أنجز مهمّته التدميرية كاملة، يجري الحديث عن استبداله بنظام تكنوقراطي لا منتمٍ، مرتبط بمصالح سياسية وأمنية أجنبية، يقوم النظام الجديد بإنهاء الصراع بقدرة قادر ويسمح بعودة الشعب بشروط اقتصادية وسياسية، كفيلة بتحوله لمجرد عمال لا هويّة لهم سوى جوعهم، ليباشر بإطلاق ورشة إعادة البناء بسواعدهم وبتمويل سخي من مراكز مالية كبرى، بعد تأمين الاستقرار الأمني اللازم وتسليم السلطة لهيئات تكنواقراطية اقتصادية ليبرالية جديدة تقوم بالتعاون مع مؤسسات مالية عالمية كبرى في أعادة بناء الوطن والاقتصاد وفق المخطط المرسوم لها، والتي تتحتضّر لتنفيذه منذ فترة بقيادة فريق من الاقتصاديين (المحفليين المرتبطين سياسياً وتمويلياً بالخارج) والذين حافظوا على موقف متفرج طيلة عهد التدمير، وعلى رأسهم، د. عبد الله الدردري، المدعوم من تجار واقتصاديين سوريين ليس لهم انتماء ولا ولاء ولا هوية إلا ثرواتهم، وليس لهم معبود سوى أرقام الحسابات البنكية، من أمثال الشلاح وحمشو والكزبري، ولفيف واسع من تجار دمشق وحلب وحمص و...، الذين تنسق بينهم روابطهم المحفلية السابقة التي لم تنقطع عن علاقاتها الخارجية مع كبرى التروستات المالية المتحكمة بمعظم دول العالم.

ما نشهده اليوم هو إزاحة متغوّلين جدد نشؤوا في حضن نظام التشبيح، وضربهم ببعضهم وإفلاسهم، تمهيداً لعودة شركائهم الخجولين الذين استفادوا من تلك المرحلة التدميرية من دون أن يطفو على السطح سياسيا ومالياً، واستمروا في تحضير أنفسهم لقيادة المرحلة الجديدة كاقتصاديين وطنيين، ليصبحوا حصان طروادة الذي سيسلم رقبة الاقتصاد الوطني والدولة السورية كلها للتروستات الكبرى التي يستندون إليها ويعملون لخدمتها، والتي تخطط لإيصال فريق تكنوقراطي مرتبط بها، يفتح بوابة الارتهان للخارج بمنظومة قانونية اقتصادية جديدة تحت عنوان سياسات إعادة الإعمار التي ستظهر على شكل مشاريع مغرية جداً، وبتكاليف باهظة جداً، لا تسدد كديون ميسرة، بل كعبودية دائمة وتمليك رقبة الشعب لحيتان المال الخارجي التي سيبتلع كل شيء، وتحوّل المواطن إلى مجرد نملة عاملة لا تمتلك من أمرها شيئاً، وتنحصر حريتها في أن تكون نملة تعمل لتبقى على قيد الحياة.

إنّ معركة الحرية والاستقلال والكرامة لن تنتهي قريباً، وعلى الشعب الثائر من أجلها الانتباه والتحضّر لخوض حرب ومعركة جديدة عنوانها إعادة البناء، التي لن تقلّ ضراوة عن المعركة ضد النظام.

وعليه يجب الانتباه للنقاط التالية:

عدم القبول بأي حلّ سياسي لا يضمن عودة المعارضة السياسية، ولعبها دوراً سياسياً في المرحلة الانتقالية، ولجم أي سلطة انتقالية عن وضع سياسات إعادة الإعمار، من دون رقابة وموافقة الشعب. فهم سيستغلّون الحاجات الملحة لتمرير سياسات خطيرة ذات أثر بعيد، وعلينا أن نلجم إلحاحنا ونتحلّى بالصبر، وهذا يتطلّب تنظيماً وتواصلاً وتنسيقاً سياسياً شعبياً واسعاً.

من أجل النجاح في ذلك لا بدّ من تنظيم قدرات الشعب وقواه سياسياً، وبشكل خاص الفقراء والعمال والفلاحين والطبقات الوسطى للتأثير على السياسات الاقتصادية المقترحة للمرحلة الانتقالية. ولتدعيم ذلك يجب فتح باب التفتيش والتحقيق بكل الثروات التي تشكلت في سورية، والتحقق من شرعيتها، ونظافتها، قبل السماح لها بالنشاط، ومصادرة وحجز كل ثروة غير نظيفة وغير شرعية، وعدم تمرير أي قرار بالعفو يشمل الثروات والجرائم الاقتصادية.

لجم خطط إعادة الاعمار التي ترهن الاقتصاد للخارج، والاعتماد على القدرات الوطنية، ولو تطلب الأمر خططاً وصبراً وجهداً طويل الأجل، وعدم الانجرار وراء الحلول السريعة التي تعطي نتائج سريعة، لكنها مضرّة على المدى البعيد. وبشكل خاص عدم السماح ببيع القطاع العام وملكيات الدولة، وعدم السماح بتملك الأجانب للعقارات أو بنسبة أكبر من 49% من أسهم أي شركة.

عدم السماح باستخدام حالة الاهتراء والعوز التي يعاني منها الشعب لتمرير سياسات الاستدانة التي تنتهي بتحويل حالة العوز الحاد لحالة دائمة من الاستغلال. والانتباه لكل العقود المبرمة ولنتائجها البعيدة بالاعتماد على خبراء اقتصاديين يساريين، ينتمون أيديولوجياً لطبقات الشعب الفقيرة، وليس للتروستات العالمية.

إلزام الحكومة الانتقالية بمحاسبة كل الفاسدين والمستغلين وتقديم ضمانات اجتماعية مجزية ضدّ الفقر والعوز والبطالة وفرض ضرائب كافية لتغطية سياسات اجتماعية فعالة.

عدم السير سياسياً وراء برامج ليبرالية اقتصادية ترفع شعارات رنانة عن الحرية والاستثمار والاقتصاد المفتوح، بل تشكيل جبهة يسارية متماسكة تتمسك بإلزام الدولة بتقديم خدمات اجتماعية وضمانات مجزية لكل مواطن، وتلزم الاقتصاد على أن يكون هدفه هو تلبية الحاجات وليس تنمية رأس المال، وتضع قيودا صارمة على المظاهر الربوية التي تضخم الاقتصاد الفقاعي على حساب الاقتصاد الإنتاجي.

الانتباه، لأنّ معظم أموال الفساد والإجرام التي هرّبت للخارج وتقدّر بمئات المليارات من الدولارات، ستعود للداخل على شكل استثمارات أجنبية وبأسماء جديدة، أي أنّ مخلوف وأسماء الأخرس وغيرهم ممن شغّلوا مملوك والدردري كمستخدمين عندهم، سوف يخرجون من الباب ويعودون من الشباك لاستعباد واستغلال الشعب بعد أن سرقوه وقتلوه.

عبد الله الدردري

الدمار في مدينة حمص السورية

خلاف داخل المافيا في سوريا أم محاولة أخيرة لتلميع الأسد "كن مع الله ولا تبالي"

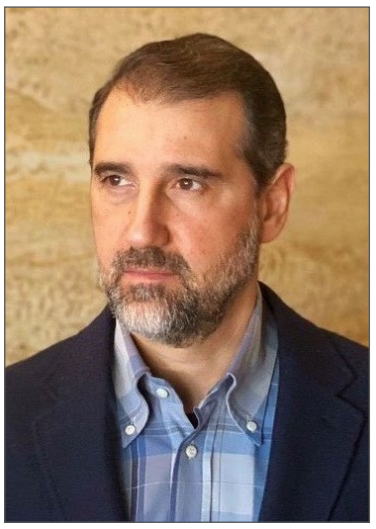

رامي مخلوف

ريما فليحان

أطلّ علينا رامي مخلوف مؤخراً بفيديو تحت عنوان "كن مع الله ولا تبالي" وجّه من خلاله رسائل عديدة منها ما يحمل رسائل مبطنة للنظام بكشف جميع الأوراق التي لا تحتاج لكشف بالحقيقة لأنّنا نعلم بوجودها كسوريين منذ حكمَ الأسديون البلاد.

فالجميع في سوريا يدرك تماماً أنّ ثروة رامي مخلوف وغيره من أباطرة المال الملتصقين بالعائلة الحاكمة في سوريا لم تأتِ من عمل وكدّ، ولا من إرث عائلي، بل من الاستفادة المباشرة من السلطة والفساد وبالتأكيد ليس على مبدأ يرزق من يشاء كما قال مخلوف في نفس الفيديو مستفزّاً مشاعر الناس باستغبائهم مرة بعد مرة بدعاء التقوى والصلاح، فهو كما قال يقاسم "الحكومة" أرباحه ويتبرّع للفقراء، كما أنّه يدفع الضرائب في حديث ممزوج بالكذب مقرف الى حدّ الإقياء، وفي سيناريو مكشوف فهو كان ومازال أحد أدوات استمرار سلطة القمع في سوريا، لأنّ استمراريّة ذلك النظام يتطلّب السيطرة على الاقتصاد وعلى حركة السوق والاستثمارات في سوريا وهو الدور الذي أدّاه مخلوف ومن يشبهه على مدار عقود، وهو أمر مستمرّ وليس جديداً.

أذكر تماماً تلك الحكايات المليئة بالخيبة التي سمعتها عن مستثمرين وطنين أرادوا إقامة استثمارات ناجحة في سوريا، لكنهم اصطدموا بالحوت الكبير المسمى رامي مخلوف، فإما المشاركة بالنصف على الأقل أو لن تبصر تلك المشاريع النور، وبغضّ النظر عن تلك المشاريع وطبيعتها فمخلوف الواجهة الاقتصاديّة لنظام الأسد لا يحتاج لأكثر من ابداء الرغبة بالاستيلاء على أيّ من تلك المشاريع وحتّى الأبنية التراثيّة والمباني الحكوميّة لتصبح ملكه، أو ليكتب لمشاريع المستثمرين الرافضين الفشل وفي كل المجالات سواء كانت في الإعلام أو السياحة أو الخدمات أو الاتصالات، أو أيّ مشروع كان، أو من خلال شام القابضة المملوكة لمخلوف.

وهو سلوك استمرّ لعقود أمام مرأى ومسمع الأسد وبمباركة منه، وبأدوات الأجهزة الأمنيّة التي يمكن لها أنّ تتدخل بأيّ لحظة لتنكّل بأي أحد يرفض مشاركة مخلوف أو أن تكون بذاتها حلقة في حلقات الفساد، وبقدرة قادر، تنتهي استثمارات الرافضين في البلاد ويندمون على مجرد التفكير في أيّة مشاريع في سوريا ويرحلون، وأنا أدعو كل هؤلاء للحديث عن تجاربهم اليوم، وهو ما يعني أنّ رامي مخلوف ليس فقط شريكاً للنظام بل أداته وواجهة حقيقة له.

وعلى ما يبدو أنّ هذه الشراكة بدأت تتفكك بعد الانهيار الاقتصادي والتضييق الذي يتمّ على النظام عبر العقوبات، الشعب السوري في سوريا يئنّ فقراً واختناقاً، بينما يختلف هؤلاء على المليارات والحصص في حرب هزليّة بين أجنحة النظام، وكأنّها الصراع الأخير بين أفراد عصابة يحاول أفرادها تقاسم ما تبقى لكي يطول عمر الأقوى من قيادات تلك العصابة قليلاً.

لربما يدرك مخلوف أنّ ما قد يجنّبه مصيراً يشبه من سبقه من أضحيات النظام الذين انتهت أدوارهم في المشهد عبر "الانتحار" أو التصفية، هو كشف كل الأوراق التي تجعل مثل تلك الخطوة لا معنى لها، وإلا فإنّ مثل هذا الفيديو قد يكون سيناريو آخر لتبيض وتلميع صورة الأسد وكأنّه خارج سياق تلك العصابة "المصلح والموثوق" الذي يريد رامي منه توزيع المال المنهوب على الفقراء بنفسه، ولكنه بنفس الوقت يتحدّث عن استعداده لكشف كل الأوراق للمحاكم لذلك لا يمكن فعلياً أن نكون واثقين ما المراد منه بحقيقة الأمر.

ألا يجب على من تبقى من المؤمنين بهذا النظام أن يسألوا سؤال المئة علامة، وهو من أعطى الحقّ للنظام بمنح كل تلك القطاعات لشخص واحد يصدف أن يكون ابن خال الأسد؟، ولماذا فقط الآن يتم الحديث عن المحاسبة؟، لماذا لم يتمّ الإيعاز بتلك المحاسبة المزعومة طوال السنوات الطويلة السابقة من عمر المافيا التي سيطرت على اقتصاد سوريا؟، من أحضر هؤلاء إلى الواجهة ومن ملكهم؟، ومن سهل لهم تلك السيطرة؟، وكيف تم تخريج أموال طائلة من سوريا الى حساباتهم البنكيّة بالعالم؟، هل حقّاً هناك انشقاق داخل الأسرة الحاكمة، وهم كلهم غارقون في الفساد؟! وبينما يئنّ الناس برداً وجوعاً في سوريا تفتح لهم الاستثمارات في العالم وتُشترى اللوحات والمجوهرات وتأسس القصور ليس فقط مخلوف بل جميعهم بما فيهم من يدّعي أنّه يحمل لواء الإصلاح نفسه.

لا اعتقد أبداً أن أحداً يمكن له أن يفهم بشكل مؤكد ماذا يحصل داخل تلك المافيا، ولكننا متأكدون أنّ لمخلوف وعبر شبيحته الممولين من منظماته المالية، كجمعية البستان وسواها، قاموا بالمساهمة بقمع الشعب السوري وقتل الكثيرين منهم، فهل يهدّد مخلوف عبر ذلك الفيديو بشكل غير مباشر بتأليب هؤلاء ضدّ من قتلوا وحرقوا من أجله؟، هل يعيش الشبيحة اليوم حالة فصام لمن يبيعون الولاء بعد اليوم لمن يدفع أو لرمز سلطتهم؟، هل يدرك الشارع الموالي أنّ حديثهم اليوم عن فساد مخلوف وسواه وسقف حريتهم الذي ارتفع كان بفضل الشارع الثائر الذي كسر حاجز الخوف في سوريا ودفع ثمناً لذلك دماً ودموعاً وسجناً وتعذيباً وتهجيراً بينما شمتوا وخونوا ونبذوا؟

ليبيا.. المسرح الجديد لموت السوريين

مزن مرشد

استبشر السوريون خيراً عندما فُرض الهدوء النسبي في الشمال السوري، فالمنطقة المهدّدة بالإبادة الجماعيّة، تنفّست الصعداء أخيراً، وارتاحت ولو قليلاً من كابوس موتٍ محقّق.

بعد إعلان وقف التصعيد في محافظة إدلب، تقلّصت الضربات الجويّة الروسية والسورية على المنطقة، ما أراح الأبرياء بأنّ موتهم المجاني قد تأخر إلى حين، ليفكروا بطرق للنجاة، من النزوح أو الهجرة عبر عبور الحدود التركية، وإن يكن بطرق غير شرعية، المهم الخلاص من جحيم موت قادم، ما يزال يسيطر على هواجسهم اليومية، خاصة مع عدم استمرار الهدن السابقة وخرقها سريعاً.

لكن ما لم يكن في حسبان المقاتلين السوريين من جهتي المعارضة والموالاة، بأنّ استراحتهم، نوعاً ما، من المعارك لن تدوم طويلاً، إذ لم يتوقّف عرّابَي الموت، الترك والروس، من استجرار المقاتل السوري إلى معاركهم، ليتحوّل السوريون من ثوارٍ، أو جيش نظام، إلى مرتزقة مأجورة، تحرّكها أجندات مصالح المشغلين، لكن هذه المرة بشكل مختلف، فقد تغيرت جغرافيّة الصراع وأهدافه أيضاً.

أشارت تقارير الأمم المتّحدة، إلى أنّ مئات من المرتزقة السوريين، تم إرسالهم إلى الجبهة الليبية عبر خطوط جويّة، تربط دمشق ببنغازي، لكن تقريراً سريّاً، سُرّب مؤخراً قال بأنّ هذه الرحلات الجوية ساهمت بنقل مئات المقاتلين إلى الساحة الليبية. ورصد خبراء الأمم المتحدة، المكلفون بمراقبة حظر الأسلحة المفروض على ليبيا، 33 رحلة من دمشق إلى بنغازي منذ مطلع العام عبر شركة أجنحة الشام.

في سوريا، تدعم تركيا بعض الفصائل المسلحة المعارضة، وفي ليبيا تدعم الحكومة المعترف بها من الأمم المتّحدة، أما روسيا، فتدافع في سوريا عن بشار الأسد، وتدعم ميليشات خليفة حفتر المناوئة للمجلس الرئاسي الليبي، وتقرّب الأسد من حفتر كتأثير مباشر لها على الطرفين. دمشق، وكالعادة، تستخدم أسلوب التعتيم، وكأنّ العالم بلا عيون أو آذان، فلم يعلّق النظام على هذا التقرير ولم يعطه أيّ أهمية، لا من بعيد ولا من قريب، إنّما أكّد فقط على أنّ رحلات أجنحة الشام، بين دمشق وبنغازي، لم يكن على متنها إلا مدنيون سوريون يعيشون في ليبيا، لكن الرياح لم تأتِ على شهية سفينة الإعلان السوري، فقد أكّد فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة، عندما سئل عن الأمر، إلى أنّهم لم يقتنعوا بصحة هذا الرد.

السوري الذي وثق بتركيا، وبايعها الولاء، ظنّاً منه أنّها قشة الخلاص، استقوت به، لتحقيق مطامع طالما حلمت بها، داخل سوريا وخارجها، فهي اليوم تدفع بالمقاتل الذي أضنته الحرب، وحاصره جوع الأهل والأبناء، ليذهب طائعاً تحت إدارتها إلى حرب لا ناقة له فيها ولا جمل، مكتفياً ببضعة دراهم يسدّ بها احتياجات أسرته، بعيداً عن الهدف الأوحد الذي حمل السلاح من أجله، إسقاط النظام.

وفي المقلب الآخر، سوريٌ بسيط أوقعه حظّه العاثر، وجوده في مناطق موالية، في شبكة الخدمة الإلزامية فبات بين نارين، إما أن يقتل إخوته، أو يقتل.

في هذا الطرف، وثق السوري بغريب آخر، غريب استقدمه نظامه نفسه، ليدافع عن استمراره في حكم بلاد لم تعد تطق المزيد من القمع.. غريب أتى حاملاً أحلامه بمياه دافئة، على ظهر طائرات السوخوي، فدمر وقتل بغير حساب، وظلّ السوري المجنّد صامتاً منتظراً لحظة الخلاص، لحظة التسريح من الخدمة التي باتت حلماً للشباب السوريين في جيش الأسد، فإن كان من حمل السلاح في صفوف المعارضة، حمله عن قناعة ولأجل قضية، فليس كل من حمل السلاح في صفوف جيش الأسد أراد ذلك.

اليوم يشتبك السوريون على أرض ليبيا، أحدهم يقتل من أجل حفتر الذي لم يسمع باسمه من قبل، والآخر يقتل من أجل تركيا ومصالحها بالنفط الليبي، عبر دعمها للمجلس الرئاسي، وتدافع عن ممرها البحري الذي شقّت به البحر المتوسط عبر اتّفاق، لسنا في صدده الآن.

تسعة آلاف مقاتل من الجيش الوطني الذي شكلته تركيا في الشمال السوري، بهدف الدفاع عن إدلب بوجه الأسد وروسيا، ترسله اليوم إلى ليبيا، بينهم 150 قاصراً تتراوح أعمارهم بين 16 و18 عاماً، سلب منهم مستقبلهم وأحلامهم، وأملهم بأن يكونوا شيئاً آخر غير أن يكونوا قتلى، بمقابل مبلغ مالي ووعد بالجنسية التركية، بعد أن جعل الأسد جنسيتنا السورية محض هباء. وينتظر ذات المصير 3300 مقاتل، يتدرّبون اليوم في معسكرات تركية قبل إرسالهم إلى القتال جنوب العاصمة الليبية.

أما النظام فقد أرسل أكثر من 1500 مجنّد سوري، عبر وكالة فاغنر للمرتزقة الروسيّة، والتي تكفلت بدفع مرتّباتهم، والتي تبلغ في قتالهم في ليبيا أربعين ضعفاً لمرتباتهم في جيش الأسد، ليُمسك السوري من وجعه، مع أنّه هنا ليس قادراً على الاختيار أو الرفض، ففي صفوف النظام، إما تنفيذ الأمر، أو التصفية الجسدية. وهناك أيضاً 200 مجنّد سوري، وظّفتهم شركة أمنية روسية، يتواجدون في قاعدة في محافظة اللاذقية، بهدف إرسالهم قريباً إلى ليبيا للقتال بجانب قوات حفتر، يواجهون إخوتهم السوريين الآخرين المقاتلين، إلى جانب حكومة الوفاق المدعومة من تركيا، ليكون الضحية سوري دائماً والقاتل سوري، وإن اختلفت الجبهات.

سوريون لا يسعون إلا للهروب من الفقر والبطالة والحرمان في سوريا، سوريون كانوا أبرياء حتى وقت قريب، باتوا الآن مرتزقة حرب، مأجورين، يقتلون ويُقتلون لمن يدفع أكثر.

سوريا حافة الهاوية والواقعيّة السياسيّة

مخيمات اللجوء السورية على الحدود التركية

هوازن خداج

أفرز الصراع الطويل في سوريا وعليها، وطريقة إدارته عبر منهج "الغاية تبرر الوسيلة" التي تعادل التجرّد من القيم والمبادئ، جملة ملفات صعبة الحلّ على كافة الأصعدة. فالحروب إن وصلت مراحلها النهائيّة يصير "اللعب" أكثر شراسة، فهي تتطلّب التشبث بحافة الهاوية وتهيئة الأجواء لاستكمال إدارة "الواقعيّة السياسيّة" الذي تحلّت به كافة الأطراف الخارجيّة وتحركها في نطاق تحقيق مصلحتها أولاً وأخيراً دون حساب للتدخل الإنساني، وكذلك الأطراف السورية التي تندرج تحت مسمى "المعارضة الرسمية" بافتراضها أنّ الغاية الأساسيّة للفعل السياسي هي الوصول إلى السلطة، فالواقعيّة السياسيّة يتلخّص جوهرها في المبدأ السياسي بأنّ "من يملك القوة (السلطة) يملك الحق".

الواقعية السياسيّة التي خضعت لتطوّرات مختلفة بمفهومها، وأضفى عليها الفلاسفة مثل توماس هوبز وسبينوزا وجان جاك روسو بعض التفاصيل في محاولة تهذيب (لا أخلاقيتها)، فاعتبرها "هوبز" مشتقّة من الحالة الطبيعية، وبأنّ العلاقات بين الكيانات السياسية النفعية هي بالضرورة لاأخلاقيّة، وأنه لا يمكن أن توجد عدالة أو مبادئ أخلاقية، دون وجود حكومة رئيسة لتشرِّع قواعد السلوك، "حيثما لا توجد سلطة مشتركة، لا يوجد قانون؛ وحيثما لا يوجد قانون، لا توجد عدالة"، فالخروج من حالة (الواحد ضد الجميع)، بإمساك السلطة للقانون وتحقيق العدالة والأمان، لا يعني تعديلاً للأخلاقية السياسية، بل فرض التحكم من قبل الأقوى، وتحديد القوة بالسلطة التي سمحت بوجود الأنظمة الاستبدادية الشمولية في حالة السلم. أما في حالة الحرب والخروج من (حرب الجميع ضد الجميع) فإنّها سايرت الواقعيّة السياسيّة باعتبار أساس التدخل للحفاظ على المصالح والقوّة، هي المحرّك.

فقرارات الحرب والسلام لا تّتخذ وفقاً لأهواء صُنّاع القرار وحسب، إنما تّتخذ بعد أن يجري كل طرف من الأطراف حساباته الدقيقة، ويحسب توازن القوى، وماذا يمكن لهذا الطرف أن يكسب في نهاية الحرب. وفي سوريا، رغم أنّ الحرب لم تصل خواتيمها الميدانيّة ولم تلغِ إمكانيّة تفجّر الأوضاع بأكثر من مكان، تبقى مسألة الحفاظ على المكتسبات بالنسبة للمتدخلين الخارجين (إيران، روسيا، تركيا، أمريكا) هي الأساس، فلكل طرف منخرط في سوريا أهداف واضحة وحاسمة، تتعارض فيما بينها في عمومية النظرة إلى سوريا ككل، والتي يتداخل فيها الماضي والحاضر، سوريا هي الامتداد الديني للخامنئي وطريق الحرير الخاص بإيران، وهي المياه الدافئة للقيصر الروسي واستعادة لدور روسيا العالمي، وهي العمق الديني للخليفة التركي والأمن القومي للسلطنة، وهي نقطة ارتكاز أمريكية لحصر اللاعبين وضبط ميزان الشرق الأوسط.

التشابكات في كليّة النظرة إلى سوريا ككل، سهّلتها عملية الفرز الجغرافي، الذي أنتجته روسيا بوصفها المتعهد الأكبر لإدارة الصراع، وعمليّة تحويل القوى الإقليمية الفاعلة، تركيا وإيران، إلى دول شريكة لها في إدارة الحرب وإدارة الحلّ، والتي جرى من خلالها تخفيف التقاطعات باعتبار لكل طرف منطقته شبه الواضحة دون ترسيم الحدود بشكل نهائي، لتبقى المشكلة في استدامة إدراة هذه الأطراف لمناطقها والاستقرار فيها، والاستفادة حتّى النهاية من الوضع السوري ككل.

إلا أنّ دخول الصراع المنطقة الأخيرة في خفض التصعيد (إدلب) بإشكالاتها المختلفة وتشابكاتها الناتجة عن الحسابات الدقيقة لتوازن القوى والمكاسب والمصالح، جعل إعادة ترتيب التحالفات على ضوء حسابات الربح والخسارة (المادية والمعنوية) وإعادة تركيز التحالفات ضمن مجال التنافسات والاحتكاك، لكافة الأطراف هي الأساس، والتي تبدو من الناحية الظاهرية على الأقل، أنّ روسيا أكثر ميلاً نحو تركيا منها نحو إيران، فهي لا تمانع الضربات الإسرائيليّة الموجعة التي يتلقّاها الشريك الإيراني، وتبدو أقل اهتماماً بمصير الأسد، بل وتدير حوله حملة شرسة في إظهار ضعف إدارته لسوريا ولمناطق المصالحات، وتفتح ملفات الفساد الخاص "بملكيته" للدولة السورية، في وقت ترزح فيه سوريا تحت حدّة عقوبات (سيزر) الاقتصادية وغير المسبوقة بقسوتها وانعكاسها المباشر على السوريين، فالعقوبات لم تسقط أنظمة، وكذلك في وقت جائحة كورورنا، التي اعتبرتها روسيا حالة طارئة لرفع العقوبات الدولية ضدّ النظام في اجتماع أستانا الافتراضي الذي عقده كبار الدبلوماسيين من روسيا وتركيا وإيران في 22 نيسان/أبريل.

لقد شكّل اختيار الوقت لفضائح النظام من قبل الجانب الروسي، وبثّ الشريط المسجّل "لرامي مخلوف" سلسلة من التحليلات السياسية بعضها مبني على الرغبة باقتراب نهاية الأسد وتخلّي روسيا عنه، وكأن روسيا أُصيبت بصحوة متأخرة في اكتشاف ضعف وفساد النظام، رغم أن ما دفعها للتدخل في سوريا منذ البداية كان مبنياً على معادلة واضحة في حدودها: ثورة شعب ضدّ الاستبداد والفساد المستشري، تواجه بتصعيد عنفي، يرافقه ضعف في إدارة الواقع السوري الميداني. وبعضها الآخر نظر إلى حملة الفضائح الحالية باعتبارها نتيجة التقاطعات والمنافسة بينها وبين إيران التي تريد عزلها عن الهيمنة على القرار السياسي في دمشق وإيقاف مشروعها التمددي المستقبلي، وهو ليس خافياً على روسيا منذ البداية. ولكنها في منظور الواقعية السياسية الروسية وحساب مصالحها فإن هذه الحملة على شراستها، قد لا تتجاوز خدمة مصالحها في تقليم أظافره ورسم حدود طموحاته الاستراتيجية، كما فعلت أمريكا بعد حرب الخليج بالإبقاء على صدام حسين في موقعه ليحكم عراقاً ضعيفاً رازحاً تحت عقوبات اقتصادية، هذا إن لم يحدث ما يبدّلها من داخل سوريا وليس من خارجها.

في واقع الأمر، إنّ الوضع في سوريا أكثر تعقيداً من القراءة الظاهرية نتيجة الاختلاطات والتقاطعات والأزمات الكبيرة فيه، ولكنه منذ البداية، تشكّل على اعتماد الأطراف كلها (خارجية وداخلية) مسألة الواقعيّة السياسيّة، القائمة على معرفة الدول الخارجية كلها، بأن النظام الحاكم هو نظام عسكري ديكتاتوري شمولي وفاسد، ولكنه أهون الشرور مقارنة بالعسكرة والأسلمة. ثم جعلته هذه الواقعية جزءاً من العملية السياسية.

بعد أن تلاشى ما يمكن تسميته حلّ جذري للمأساة السورية والذي أوغل فيه الجميع تدويراً وتشتيتاً ليتقلّص في نهايته نحو صياغة دستور توافقي وحكومة انتقالية، وبعد أن أثبتت البدائل المعارضة للنظام أنّها تشكيلات متفرقة لا تتبع جسماً سياسياً واحداً يمكن الوثوق به، أو ترويضه لاحقاً، كما أنّها لم تثبت صلاحيتها في الاعتراف بقواعد اللعبة السياسية والتوازنات لتأخذ مكانها في مصفوفة الصراع الميداني والسياسي. وفي المعيار السياسي كسب النظام نتيجة التزامه بقواعد اللعبة الدولية والتي مازالت تعتمد ترويضه بدل إسقاطه، فهو حتى اللحظة رغم مآسي الداخل ورائحة الفساد التي تدعو للغثيان، ما زال حاجة روسيّة وإيرانيّة وإسرائيليّة، كما أنّه حاجة أمريكية، ما لم يتمّ تعديل الميزان واتخاذ المعارضين خطوات جديّة باتجاه وضع حلول للأزمات السورية المكدّسة والصعبة.

إدارة الوضع السوري بعمومه الذي بُني على الواقعيّة السياسية، لم يشهد تغيّراً طيلة السنوات الماضية، فالواقعية السياسية "اللاأخلاقية" لقوى التدخل الخارجي، قابلها "لاأخلاقية" لمن نصّبوا أنفسهم وكلاء عن السوريين ككل باعتبارهم قوى معارضة، فلم ينجزوا طيلة السنوات الماضية أي خطة عمل ممكنة تؤهلهم لحكم بلد أو إدارته، ولم يروا بالسياسة حرية أو مساواة.

على حافة الهاوية، الواقعية السياسية تجعل المتدخلين الخارجين وعلى رأسهم روسيا، يتّجهون نحو استكمال تفريغ نظام الحكم الحالي من أي صلاحية ممكنة حتى لا يُعاد ترشيحه، وهي نفسها ستجعل من أي رئيس قادم لحكم "الجنّة السوريّة" وإعادة إحيائها، بحاجة لكافة الأطراف الخارجية كي يثبّت أقدامه في الحكم ويستطيع إدارة الملفات، وأنّ وقتاً طويلاً سيمرّ قبل أن يتقرّر مستقبل الأرض السورية، ويتم ضبط التوازنات لما بعد الأسد.

ابن رشد

ابن رشد يا خلق هُو

ثروت الخرباوي

مـرّ عـلى تاريخنـا مجـدّدون وفلاسـفة ومفكـرون، قدّمـوا لنـا رؤى جديـدة، وأفـكاراً مختلفـة، ولكنّهـم حوربـوا وتـم اغتيالهـم معنويـاً، ولم يكـن الفيلسـوف ابـن رشـد، الـذي اشـتهر بابـن رشـد الحفيـد، بمنـأى عـن التنكيـل، بـل إنّ أتبـاع التطـرّف والتسـلف والإرهـاب، تلاميـذ ابـن تيميـة، لا يزالـون ينكلّـون بـه إلى الآن، ويحاربـون كل مفكّـر مجـدّد يسـير عـلى خطـاه وإن اختلفـت الأزمنـة.

كان زمـن ابـن رشـد غـير زمننـا، فأهـل تلـك الأزمنـة القديمـة كانـوا موسـوعيين، لذلـك كان ابـن رشـد طبيبـاً وفيزيائيـاً وفلكيـاً وفقيهـاً وفيلسـوفاً وقاضيـاً، وكان لـه بالمختـصر بـاع طويـل في كل علـم مـن علـوم زمنـه، إلا أنّـه اشـتهر بالفقيـه الفيلسـوف، ورغـم أنّـه بـدأ حياتـه عـلى المذهـب الأشـعري، إلا أنّـه عندمـا اسـتقام عـوده، أخـذ يوجّـه الانتقـادات للأشـاعرة ومذهبهـم، ثـم تخـرج في الفقـه عـلى المذهـب المالـكي الـذي كانـت لـه سـطوته في بـلاد الأندلـس.

إلا أنّـه تحـرّر مـن المذهبيّـة وانطلـق فكريـاً ليؤسّـس مذهـب الفكـر الحـرّ، ثـم قـرأ ابـن رشـد لأرسـطو ثـم أفلاطـون، وشـغف بهـما، فقـام بترجمـة معظـم مـا وصـل إليـه مـن فلسـفة أرسـطو ومـن كتـب أفلاطـون، ثـم انتهـى إلى أنّـك تسـتطيع أن تصـل إلى اللـه عـن طريقـين، إمـا النصـوص، وإمـا الفلسـفة، فكلاهـما عنـده يكمـلان بعضهـما، ولكـن مشـكلة الرافضـين لابـن رشـد أنّهـم لم يفهمـوا منهجـه القائـم عـلى أنّـه لا إمـام للإنسـان إلا العقـل، وأن العقـل مقـدّم عـلى النـصّ عنـد التعـارض، ثـم يرفـع ابـن رشـد مـن قـدر الفلسـفة، فيقـول: "الفلسـفة صاحبـة الشريعـة وأختهـا الرضيعـة"، لا تعـارض إذن بـين هـذا وذاك، ولكـن فقهـاء عـصر ابـن رشـد يمقتـون الفلسـفة، كـما أنّهـم يضيقـون ضيقـاً شـديداً مـن إعـمال العقـل، فهـم لا يعرفـون غـير النقـل مـع تحييـد العقـل وإبعـاده عـن الاجتهـاد في النـصّ. لم يعـرف هـؤلاء أنّـه كلـما اسـتعمل الإنسـان عقلـه وارتقـى بـه كلـما ارتقـى في مـدارج الإنسـانيّة.

والعقـل عنـد ابـن رشـد ليـس مجـرد آلـة للحفـظ، ولكنـه آلـة قـادرة عـلى إدراك الموجـودات بأسـبابها، وأنّ معرفـة المسـببات بتمامهـا لا تكـون إلا بمعرفـة أسـبابها، وهـو الأمـر الـذي نعرفـه في المنطـق بارتبـاط النتائـج بمقدماتهـا، فـلا شيء في الكـون يـأتي بغتـة دون أن يكـون لـه مُسـبب، فالنـار لا تشـتعل إلا إذا كان هنـاك مُشـعل لهـا، سـواء كان إنسـاناً أو ظاهـرة كونيّـة، ويبـدو أن أعـداء ابـن رشـد حاولـوا النكايـة بـه أكـثر مـن مـرة، ففشـلوا في أول الأمـر لأن الخليفـة الأندلـسي المنصـور كان في بدايـة عهـده محبّـاً للفلسـفة، وكان ابـن رشـد مقرّبـاً لـه، فهـو الـذي قـام بـشرح فلسـفة أرسـطو، حتّـى إنّ ابـن رشـد عُـرف بالشـارح، وذلـك لأنّـه عكـف عـلى شرح مـا وصـل إليـه من فلسـفة أرسـطو، ولكـن النفـس البشريـة تتقلّـب مـن حـالٍ إلى حـال، فسرعـان مـا أصـاب الملـل المنصـور مـن الفلسـفة والفلاسـفة واتّجهـت نفسـه إلى الصوفيـين والصوفيّـة، وكان بـين ابـن رشـد والصوفيـين مـا صنـع الحـداد، فـإذا بهـم ينشـطون ويقدمـون الوشـايات للخليفـة ضـده، ويتهمونـه بمعـاداة الشريعـة وتغليـب العقـل عليهـا، وكان ابـن رشـد حينهـا قـد اقـترب مـن السـبعين، وتمكّـن الأعـداء مـن قـراءة بعـض فقـرات مـن مؤلفـات ابـن رشـد في مجلـس الخليفـة، وتمكنـوا مـن إخراجهـا مـن سـياقها وتأويلهـا ضـد مقصدهـا، فغضـب الخليفـة عليـه، وانعقـدت المحاكـمات لـه وجماعـة مـن أصحابـه، فـكان أن أصـدر القـاضي حكمـه ضدّهـم بالنفـي بعـد التعذيـر والتعنيـف والتجريـس.

وبـدأ أعـداء ابـن رشـد في تأليـب العامـة عليـه، ويـا لهـف قلبـي عليـك يابـن رشـد، والنـاس كالخـراف تسـير أمـام مـن يسـوقها، حتّـى إنّ ابـن رشـد وولـده دخـلا مسـجداً في قرطبـة فثـار النـاس ضـدّه وطردوهـما مـن المسـجد بعـد أن كاد يفتـكا بهـما، والرجـل يجـري وولـده يمسـك يـده، فقـد بلـغ ابـن رشـد مـن الكـبر عتيّـاً، والنـاس لا توقّـر كبـيراً تـمّ اتّهامـه بالهرطقـة والكفـر، وصـدق شـوقي أمـير الشـعراء حينـما قـال عـن العامـة: يـا لـه مـن ببغـاء عقلـه في أذنيـه، وهـؤلاء الببغـاوات قامـوا بحـرق كتـب ابـن رشـد وهـم يـكادون يطـيرون فرحـاً، وكأنّهـم تخلّصـوا مـن شرّ مسـتطير، ولم يشـفع لابـن رشـد أنّ الخليفـة عفـا عنـه بعـد ذلـك، بـل ظـلّ صاحبنـا مكروهـاً متّهمـاً في دينـه حتّـى مـات.

وتمـرّ الأجيـال ويكتـب علـماء المسـلمين الكتـب والتشـنيعات عـلى ابـن رشـد، ويتّهمـه ابـن تيميـة بالكفـر تـارة وبالزندقـة تـارة أخـرى، وتنتقـل فلسـفة ابـن رشـد وترجماتـه لأرسـطو وأفلاطـون إلى أوروبـا، وتلقـى أفـكاره رفضـاً مـن رجـال الديـن، حتّـى إنّ أسـقف باريـس عـام 1277 ميلاديـة حظـر أفـكار ابـن رشـد بعـد أن كان قـد أدانهـا، وقـام دانتـي بوضـع صـورة ابـن رشـد في الجحيـم في تحفتـه "الكوميديـا الإلهيـة" ولكـن هـذا لم يجعـل العقـل الغـربي مسـتهجناً لأفـكار ابـن رشـد، بـل أخذهـا وجعـل منهـا "اليقظـة الكـبرى للعقـل الغـربي" وظلّـت فلسـفة ابـن رشـد تقـود العقـل الغـربي لأربعمائـة عـام حتـى سـمّيت تلـك الفـترة بالفـترة "الرشـدية"، في حـين أخـذ العقـل العـربي يتجـرّع أفـكار ابـن تيميـة ويغلـق أبـواب العقـل ومسـاراته، فهـل سـيعود ابـن رشـد إلى الحيـاة مـن جديـد ليضـع لنـا حجـر الأسـاس لفـترة رشـدية نمـرّ بهـا لـكي نسـتطيع الدخـول إلى الحضـارة الإنسـانيّة مبدعـين لا ناقلـين؟، أقـول لكـم الحـق: كلنـا يجـب أن يكـون ابـن رشـد.

توكل كرمان في المكان الخطأ

عبد الناصر الحسين

نشـوة الانتصـار الغبيَّـة دفعـت القياديّـة في حـزب الإصـلاح الإخـواني «تـوكل كرمـان» إلى الاحتفـاء بإعلانهـا الانضـمام إلى «مجلـس الإشراف العالمـي» عـلى محتـوى مـا ينـشر عـلى منصّتـي «فيسـبوك» و«إنسـتغرام» للتواصـل الاجتماعـي.

حتّـى وهـي تعلـن عـن مركزهـا الجديـد لم تتنـازل «كرمـان» عـن نبرتهـا الهجوميـة ونهجهـا التحريـضي، وكأنهـا تذيـع بلاغـاً حربيـاً، حيـث كتبـت عـلى صفحتهـا في «فيسـبوك»: "يسـعدني الانضـمام إلى مجلس الإشراف العالمـي لمحتـوى فيسـبوك وإنسـتغرام، الـذي لم يعـد احتـكار الحكومـات لوسـائل الإعـلام والمعلومـات ممكنـاً بفضـل منصّـات التواصـل الاجتماعـي".

قـد لا يكـون مسـتغرباً كثـيراً حصـول «تـوكل كرمـان» عـلى «جائـزة نوبـل للسـلام» لعـام 2011، عـلى اعتبـار أنّهـا قدّمـت نفسـها كناشـطة حقوقيّـة تقـف مـع مجاميـع الشـعب اليمنـي إبـان الثـورة اليمنيـة ضـد «عـلي عبـد اللـه صالـح»، مـع أنّ السـبب الأهـم في فوزهـا بالجائـزة الحلـم هـو تلـك الحمـلات الدعائيّـة الرهيبـة التـي قـام بهـا فريـق «شـبكة الجزيـرة» القطريـة، يضـاف إليهـا شـبكة معقـدة مـن العلاقـات العامـة التابعـة لقطـر وتركيـا والمدعومـة ماليـاً بسـيل مـن الـدولارات.

لكـن المسـتغرب أن يقـع اختيـار شركـة فيسـبوك وإنسـتغرام عـلى كرمـان لتكـون في مجلـس الإشراف، والـذي يدعـو للتسـاؤل عـن المقاييـس والأسـس التـي اعتمدتهـا الشركـة في تعيـين القياديـة في حـزب الإصـلاح اليمنـي الإخـواني، الـذي كُشـفت علاقتـه بتنظيمـي «القاعـدة وداعـش» الإرهابيين. فقـد كشـف مؤسـس جهـاز الاسـتخبارات العامـة القطريـة، «اللـواء محمـود منصـور»، أنّ كرمـان هـي أحـد الأبـواق التـي تسـتخدمها الاسـتخبارات القطريـة لبـثّ سـموم الكراهيـة والفـوضى في دول المنطقـة العربيـة، فقـد لعبـت _وفـق قولـه_ وحسـبما أورد «مركـز المرجـع للدراسـات» دوراً مشـبوهاً لإثـارة القلاقـل والاضطرابات في وطنهـا اليمـن؛ الأمـر الـذي ترتـب عليـه تدهـور الأوضـاع السياسـية والأمنيـة والاقتصاديـة عـلى السـاحة اليمنيـة، وأسـفر ذلـك عـن وقـوع اليمـن تحـت براثـن «الميليشـيات الحوثيـة» التـي بسـطت سـيطرتها عـلى «العاصمـة صنعـاء» وبعـض المناطـق الأخـرى بقـوة السـلاح، ومـازال اليمـن يـئنّ حتـى الآن مـن تداعيـات الدعـاوى التحريضيـة التـي تطلقهـا كرمـان بـين الحـين والآخـر.

ويكشـف حصـول كرمـان عـلى منصـب في مجلـس الإشراف عـلى «فيسـبوك» مـدى الاخـتراق الإخـواني بدعـم قطـري وتـركي للمؤسسـات الإعلاميـة ومراكـز الدراسـات ومنظّـمات حقـوق الإنسـان، هـذا بالإضافـة الى دعـم الدوحـة لكرمـان، وهـو مـا كشـفت عنـه «صحيفـة الاتّحـاد الإماراتيّـة»، التـي أكـدت أنّ كرمـان لديهـا صنـدوق بريـد مسـجل في «بنـك قطـر الوطنـي» برقـم «PO.BOX 23123».. وهـو عنـوان بريـد مشـترك تابـع لجهـاز الاسـتخبارات القطريـة، كـما أنّ لديهـا حسـاباً بنكيـاً برصيـد يبلـغ أكـثر مـن 35 مليـون ريـال قطـري في بنـك قطـر الوطنـي يحمـل رقـم «234442220001».

يبـدو أنّ انتـماء «تـوكل كرمـان» إلى جماعـة الإخـوان المسـلمين كان كفيـلاً بتضخيـم دورهـا، وتحويلهـا إلى مناضلـة دائمـة الظهـور عـلى قنـاة الجزيـرة القطريـة، شاشـة الإخـوان التـي تـوزع الألقـاب عـلى نزلائهـا بالمجـان؛ تبعـاً للـدور الـذي يقومـون بـه. مانحـة النجوميـة لمـن تشـاء، حتـى لـو كانـت النجـوم مجـرد حجـارة تـضرب نوافـذ المنطقـة العربيـة، بتكليـف مـن جهـات مارقـة.

وهنـاك سـبب آخـر يقـف خلـف شـهرة كرمـان، هـو عمـل أختهـا «صفـاء كرمـان»، كمراسـلة لقنـاة الجزيـرة في العاصمـة اليمنيـة صنعـاء؛ وهـي أول مراسـلة للقنـاة في اليمـن، الأمـر الـذي عجّـل مـن صعـود تـوكل، متجـاوزةً آلاف النشـطاء والناشـطات ممـن هـم أكـثر علـماً وفصاحـةً وحِرَفيـة منهـا.

تعكـس شـخصية كرمـان المتناقضـة منهـج مدرسـتها الإخوانيـة القائمـة عـلى التناقـض والتلـوّن، فهـي ناشـطة في حقـوق الإنسـان لكنهـا داعمـة للإرهـاب بشـكل أو بآخـر، وهـي التـي أيّـدت عمليـة «عاصفـة الحـزم» ضـد الحوثيـين يـوم انطلاقتهـا، لتعـود وتنقلـب عـلى العاصفـة ودولهـا بعـد انسـحاب «قطـر» منهـا، وهـي التـي قامـت بزيـارة إلى سـفارة بلادهـا في الريـاض، والتقـت الرئيـسَ اليمنـي هـادي، ووصفتـه بـالأخ الرئيـس المناضـل، في 2 نيسـان (أبريـل) 2015، قبـل أن تنهـال عليـه وعـلى التحالـف العـربي الـذي يدعـم شرعيتـه، بحمـلات السـب والتشـويه. وهـي التـي هاجمـت إيـران وحـزب اللـه عـلى دورهـم الداعـم للإرهـاب في سـوريا والعـراق، لتعـود وتصمـت تمامـاً عـن جرائـم هـذا المحـور المتحالـف مـع الخـط الإخـواني. وتفسـير ذلـك التناقـض الكبـير في مواقـف كرمـان يعـود إلى عمـق انخراطهـا في محـور الفـوضى والتخريـب في المنطقـة العربيّـة.

اسـتنكر آلاف الناشـطين عـلى وسـائل التواصـل الاجتماعـي تعيـين «تـوكل كرمـان» منصـب في مجلـس الإشراف عـلى منصّتـي «فيسـبوك» و«إنسـتغرام»، مطالبـين المسـؤولين بإعـادة النظـر في هـذا القـرار المثـير للجـدل، متسـائلين، كيـف لمـن يدعـم الإرهـاب ويثـير الفـتن والزوابـع وينحـاز انحيـازاً سـافراً لمحـور يعـادي محـوراً آخـر أن يكـون قيِّـماً عـلى أفـكار الناشريـن وتوجهاتهـم؟.

المؤكـد أنّ كرمـان لـن تصمـد طويـلاً في منصبهـا الجـدد، حالهـا كحـال «الإخـوان المسـلمين» حـين يصلـون إلى الحكـم ثـم سرعـان مـا يسـقطون، لـدى مواجهـة أقـرب اسـتحقاق سـياسي مهـم. فالتاريـخ أثبـت أنّ الإخـوان بارعـون فقـط في إثـارة الفـوضى والقلاقـل، لكنهـم فاشـلون في إدارة الـدول.

فأمـام كرمـان أحـد خيارَيـن: إمـا أن تراجـع إدارة فيسـبوك قرارهـا الخاطـئ فتعزلهـا، أو أن تسـقط كرمـان ذاتيّـاً أثنـاء أدائهـا لعملهـا، وهـي تتعمـد شـطب آلاف الحسـابات الداعمـة للاعتـدال والتسـامح وحقـوق الإنسـان، وإلا فهـي مضطـرة أن تصطـدم مـع المحـور الإخـواني الـذي دعمهـا، وتنقلـب عليـه، شـاطبة حسـابات الإرهابيـين وكل مـن يدعـو إلى العنـف والتطـرّف.